

# 2010 التقرير السنوي



## المحتويات

1	رسالتنا وقيمنا
2	المؤشرات المالية
4	كلمة رئيس مجلس الإدارة الموجهة إلى السادة المساهمين
6	كلمة الإدارة
7	أعضاء مجلس الإدارة
9	الإدارة التنفيذية
12	استعراض الإدارة للعمليات
13	الحوكمة المؤسسية
15	إدارة المخاطر
17	تقرير مجلس الإدارة
20	البيانات المالية الموحدة والإيضاحات
53	إيضاحات حول العمود الثالث من إتفاقية بازل الثانية

## رسالتنا وقيمنا

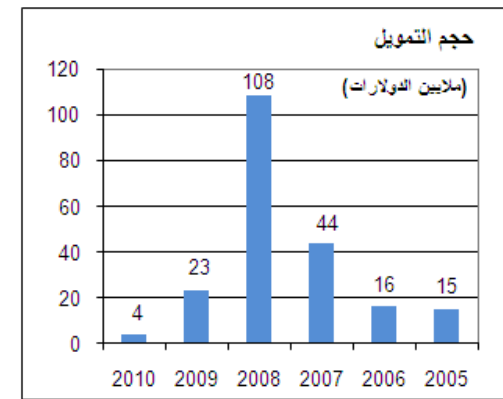
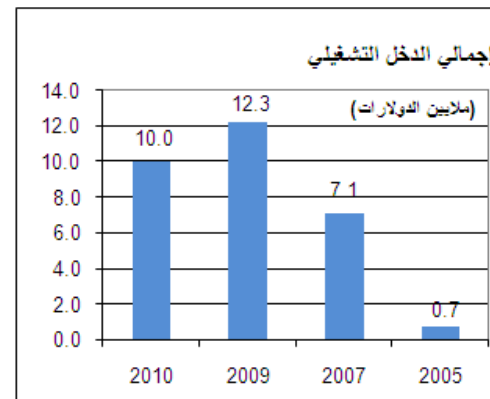
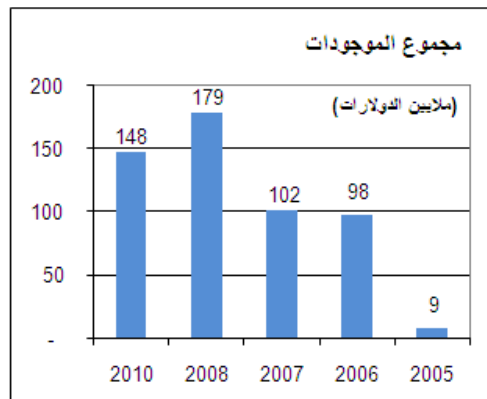
### رسالتنا

يتطلع بنك الإجارة الأول إلى أن يكون شركة الخدمات المالية الأولى بمنطقة الخليج المتخصصة في عمليات تأجير المعدات والاستثمارات العقارية صغيرة الحجم متميزة الطابع، كما يهدف البنك إلى اكتساب احترام وولاء عملائه مع تحقيق عوائد مجزية ومستمرة لمساهمييه.

### قيمنا

تحقيق أعلى قيمة للمساهمين من خلال الجمع بين نموذجين من الأعمال وهما السوق العقارية الأكثر ربحاً، على الرغم من تعرضها للتقلبات، وسوق تأجير المعدات الأكثر استقراراً. هذا فضلاً عن سعي البنك إلى بناء قيمة للمساهمين من خلال تنمية حجم المحفظة وإدارتها على النحو الأمثل.

## المؤشرات المالية



## المؤشرات المالية

31 ديسمبر						
2005	2006	2007	2008	2009	2010	بيان الدخل (آلاف الدولارات الأمريكية)
732	1,436	7,101	9,531	12,267	9,977	الدخل التشغيلي
-	56	13	1,303	4,399	3,472	تكاليف التمويل
732	1,380	7,089	8,229	7,868	6,505	الدخل التشغيلي الشامل
3,472	2,351	2,589	5,210	7,500	10,012	المصاريف التشغيلية
(2,740)	(971)	4,499	3,018	368	(3,508)	الدخل الشامل (الخسارة)
<b>المركز المالي (آلاف الدولارات الأمريكية)</b>						
493	76,859	46,976	34,967	17,054	35,815	النقد وأرصدة لدى البنوك
6,806	20,789	44,388	121,966	116,606	86,941	ذمم الإجارة التمويلية
-	-	-	427	567	537	الإجارة التشغيلية
-	-	10,119	20,526	20,122	20,797	أوراق مالية استثمارية متاحة للبيع
1,513	778	863	1,489	1,238	3,445	موجودات أخرى
8,812	98,426	102,346	179,374	155,588	147,535	مجموع الموجودات
<b>التمويل من (آلاف الدولارات الأمريكية)</b>						
8,260	96,289	100,789	103,807	104,175	100,667	حقوق المساهمين
552	2,137	1,558	75,567	51,413	46,330	مستحقات للبنوك ومطالبات أخرى
15,093	16,180	44,148	108,128	23,441	4,250	حجم التمويل (آلاف الدولارات الأمريكية) (1)
<b>الربحية</b>						
-33.6	-6.3	4.5	3.0	0.3	-3.4	نسبة العائد على متوسط حقوق المساهمين (%)
-32.5	-5.6	4.5	2.4	0.2	-2.3	نسبة العائد على متوسط الموجودات (%)
<b>جودة الموجودات</b>						
77.2	21.1	43.4	68.0	74.9	58.9	نسبة الإجارة التمويلية من مجموع الموجودات (%)
0.0	0.0	9.9	11.4	12.9	14.1	نسبة الاستثمارات من مجموع الموجودات (%)
<b>السيولة</b>						
5.6	78.1	45.9	19.5	11.0	24.3	نسبة سيولة الموجودات (%)
8	8	19	27	24	16	عدد الموظفين

(1) الاستثمارات الإجمالية في إدارة الأعمال (الإجارة والاستثمارات) المبرمة خلال السنة ، تشمل تمويلات داخل الميزانية العمومية و تمويلات خارج الميزانية.

## كلمة رئيس مجلس الإدارة الموجهة إلى السادة المساهمين

بسم الله الرحمن الرحيم

بالإصالة عن نفسي ونيابة عن مجلس الإدارة، فإنه يطيب لي أن أقدم لكم التقرير السنوي لبنك الإجارة الأول ش.م.ب (مقفلة) ("البنك") للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010.

فبينما تعكس البيانات المالية نتائج سلبية في النمو، فإن محفظة الإجارة لبنك الإجارة الأول قد حققت تدفق مالي منتظم ودخل ساند البنك على نحو كافي خلال السنة. لقد قام البنك بتعديل إستراتيجيته والتركيز على أداء المحفظة، والحفاظ على التدفق النقدي وتنفيذ المزيد من التحسينات التشغيلية وإدارة المخاطر. ولا يزال البنك عند التزامه بأن يكون المؤسسة المالية الرائدة في دول مجلس التعاون الخليجي في مجال تقديم الخدمات المالية المتخصصة في تأجير المعدات والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

انخفض الدخل التشغيلي لعام 2010 الى 6.5 مليون دولار من 7.9 مليون دولار للعام الماضي. ويعزى الانخفاض أساساً إلى الانخفاض في إيرادات الأنشطة التمويلية الرئيسية نتيجة لإبرام عقود إجارة جديدة بصورة محدودة وذلك بسبب الظروف الحالية للسوق. انخفضت كلفة التمويل للبنك بمقدار 0.9 مليون دولار وذلك نتيجة للقروض التي تم تسديدها وإيفاء تسهيلات المرابحة المتعلقة بالبنك. سجل البنك خلال عام 2010 مبلغ 4.2 مليون دولار لمخصص الانخفاض في القيمة (2009: 2.8 مليون دولار) لاستيعاب الخطر الكامن في محفظة الإجارة للبنك وذلك في ظل الظروف الاقتصادية. كما قرر البنك خلال أكتوبر 2010 تصفية الشركة التابعة، أف ل بي كابيتال المحدود، دبي، الإمارات العربية المتحدة، وقدرت الخسارة المتوقعة من هذه التصفية بمبلغ 1.2 مليون دولار. وبناءً على ذلك سجل البنك صافي خسارة، بعد مخصص الانخفاض في القيمة والخسارة المقدرة من وقف العمليات بالشركة التابعة، بمبلغ 3.5 مليون دولار مقارنة مع صافي ربح وقدره 0.4 مليون دولار لسنة 2009.

وخلال 2010 استمر بنك الإجارة الأول بالتركيز على أداء المحفظة، وحماية الأصول وتحسين قدراته التشغيلية. استمر البنك في مساعيه في التحصيل وإجراءات التنفيذ خلال العام على نطاق واسع ومتابعة العملاء في مواقع العمل. وأصر البنك على تنفيذ شروط التعاقد بدلا من إعادة الجدولة كلما كان ذلك ضروريا. واستمرت السيولة بنسب مريحة، ويمثل النقد والأرصدة والودائع لدى البنوك 24% من مجموع الموجودات في نهاية العام 2010. تمكن البنك وفقاً لضوابط صارمة لعقود الإجارة الجديدة من البقاء في السوق والحصول على عقود إجارة جديدة لعملائه الحاليين والجدد على أساس إنقائي.

وفي الختام، بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن السادة أعضاء مجلس الإدارة، فإنني أود أن أرفع أسمى آيات الشكر والتقدير إلى القيادة الحكيمة ممثلة في حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى على الرؤية المستنيرة والإصلاحات الجوهرية التي يضطلع بها، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر على تشجيعه ورعايته وقيادته الإنسانية لهذا الشعب الكريم، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى لقوة دفاع البحرين على مبادراته وتشجيعه لتنمية القطاع الخاص.

كما أنتهز هذه الفرصة نيابة عن مجلس الإدارة لأشكر مساهمينا على دعمهم المتواصل، والشكر موصول كذلك إلى عملائنا وشركائنا على ثقتهم المستمرة وعلى إخلاصهم ودعمهم، هذا بالإضافة إلى إدارة البنك

وموظفيه على ما أبدوه من عمل جاد وتفان. كما نشكر كذلك مصرف البحرين ووزارة الصناعة والتجارة على ماقدموه من تعاون ودعم لبنك الإجارة الأول.



**خالد محمد كانو**  
**رئيس مجلس الإدارة**

## كلمة الإدارة

بالرغم أن حجم المحفظة ونسبة الموجودات إلى رأس المال لم تبلغان بعد المستوى الأمثل، إلا أن البنك تمكن من تحقيق أداء معقول في العام 2010. فقد تمكنت محفظة الإجارة من خلق تدفق نقدي مستمر ودخلاً كافياً لدعم البنك خلال هذا العام. وقد حافظ البنك على مستوى حقوق المساهمين خلال العام، الأمر الذي لم تشهده العديد من المؤسسات المالية في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة. كما حسن البنك إستراتيجيته لتحقيق نمو محدود، وركز على أداء المحفظة واستمرار التدفق النقدي والاحتفاظ بسيولة عالية وكذلك تنفيذ المزيد من التحسينات التشغيلية وإدارة المخاطر. وفي ظل اقتصاد مليء بالتحدي، فقد عمل بنك الإجارة الأول على تحسين القاعدة لديه لضمان نمو ناجح وأمن، وذلك عندما يصبح رأس المال متاحاً بشكل أكثر سهولة في المستقبل، ويمكن للبنك استئناف محفظته المتنامية، وزيادة نسبة الموجودات إلى رأس المال من أجل تحقيق العائد المرجو على حقوق المساهمين.

ومن المهم التأكيد على أن البنك استثمر في بنية التحتية ووضع إستراتيجية خمسية لنمو محفظة الإجارة لديه إلى ما لا يقل عن 400 مليون دولار أمريكي والحصول على ديون طويلة الأجل وذلك للوصول إلى المستوى الأمثل للمرحلة التشغيلية لأجل تحقيق العائد المرجو. إن هذه الإستراتيجية لا تزال هدفنا على المدى الطويل، حيث أن هذه الإستراتيجية تعتمد بالدرجة الأولى على مدى قدرة البنك في الحصول على ديون بمعدلات تفوق وقتنا الحاضر لتصل إلى ضعف رأس المال. ويواصل البنك العمل في تنفيذ إستراتيجيته بعيدة المدى لتحسين وضع البنك بشكل متواز.

لقد عملت الإدارة خلال العام 2010 على مواصلة تحسين قاعدة البنك وهيكلته. وللحفاظ على أصولنا، فقد طورنا من إجراءات التحصيل وممارسات الإنفاذ، وذلك لضمان المراقبة المستمرة للعملاء ومتابعتهم. كما قام البنك بتعديل توغله في السوق لإقتناص الفرص الواعدة وزيادة المحفظة وإيراداتها، مع العمل على تفادي المخاطر وإدارتها بصورة سليمة. كما قام البنك بتطوير مصادر إضافية للرسوم خلال العام 2010 من أجل مساعدة البنك في تنويع مصادر الدخل لديه. لقد كان العام 2010 مليئاً بالتحديات نتيجة للظروف الاقتصادية الصعبة التي تعصف بالأسواق المالية.

نظراً لاستقالة الرئيس التنفيذي للبنك بتاريخ 2 أغسطس 2010، قرر مجلس الإدارة تشكيل لجنة إدارية لتقوم بمهام الرئيس التنفيذي حتى يتم تعيين رئيس جديد للبنك. وتتألف اللجنة الإدارية من عضوين من مجلس الإدارة وعضوين آخرين من الإدارة التنفيذية للبنك.

وتعكس إنجازات البنك العمل الجاد والالتزام والتفاني الذي يتحلى به موظفونا والإدارة التنفيذية وأعضاء مجلس الإدارة. كما إننا فخورون بمجمل إنجازاتنا، ونود في هذا المقام أن نتقدم بالشكر الجزيل لكل عضو من أعضاء فريق البنك لما بذلوه من جهود خلال العام 2010.

## لجنة الإدارة الانتقالية

## أعضاء مجلس الإدارة

### خالد محمد كانو

#### رئيس مجلس الإدارة

يشغل السيد خالد كانو منصب العضو المنتدب لمجموعة يوسف بن أحمد كانو ذ.م.م. كما يشغل حالياً منصب رئيس مجلس إدارة جمعية الشركات العائلية البحرينية وعضو مجلس إدارة سوق البحرين للأوراق المالية وهيئة البحرين للمؤتمرات والمعارض. كما أن السيد كانو عضو مجلس إدارة بنك الإبداع، وبنك الواحة كابيتال، ومجموعة فنادق الخليج، ودار أخبار الخليج للصحافة والنشر، وشركة البحرين لإصلاح السفن، وغرفة التجارة الأمريكية في البحرين. وإلى جانب ذلك، فهو رئيس مجلس إدارة ونائب رئيس مجلس إدارة في عدد من شركات في السعودية وقطر واليمن. كما أنه شغل منصب رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين وهو رئيس مجلس الإدارة المؤسس لجمعية الرؤساء الشباب - القسم السعودي. هذا وقد أُلّف السيد كانو كتابين هما بيت كانو - شركة عائلية عربية عمرها قرن من الزمان وكتاب تاريخ غرفة تجارة وصناعة البحرين وغرف تجارة دول مجلس التعاون الخليجي. كما أن السيد كانو حاصل على درجة البكالوريوس في التجارة من الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى A.M.P. من جامعة هارفارد في الولايات المتحدة الأمريكية.

### يوسف صالح خلف

#### عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة التدقيق والمخاطر

في نطاق مهمته كعضو مجلس إدارة غير تنفيذي مستقل، يشغل السيد خلف منصب رئيس لجنة التدقيق والمخاطر. وهو يعمل حالياً كرئيس تنفيذي لشركة فيجن لآين للاستشارات ويشارك كعضو مستقل في مجلس إدارة البنك الخليجي التجاري وكذلك في شركة بروكابيتال اللتان تتخذان من البحرين مقراً لهما. بعد تخرجه في عام 1980 وتأهله كمحاسب قانوني معتمد من بريطانيا، تقلد السيد خلف عدة مناصب تنفيذية مع شركة بيت مارويك ميتشل وبنك البحرين والكويت وبنك الإثمار. وفي عام 2004 تم تعيينه كرئيس تنفيذي لبنك البحرين الإسلامي وبعد عدة سنوات انتقل لدولة الإمارات العربية المتحدة ليشغل منصب أول رئيس تنفيذي لمصرف عجمان. وخلال تلك الفترة، ساهم السيد خلف كعضو مجلس إدارة لعدة شركات تعمل في مملكة البحرين وخارجها.

### الشيخ علي بن خليفة آل خليفة

#### عضو مجلس الإدارة

يشغل الشيخ علي منصب عضو مجلس الإدارة وعضو اللجنة التنفيذية والاستثمار بالبنك. كما يشغل منصب رئيس وحدة الإستثمار لشركة بالم كابيتال، وهو أيضاً عضو مجلس إدارة شركة جي إل إس للخدمات اللوجستية في البحرين. الشيخ علي حاصل على درجة البكالوريوس في المالية من جامعة بوند بالساحل الذهبي في إستراليا بالإضافة إلى الدبلوم المشارك في المحاسبة من جامعة البحرين.

### رأفت مقبل حسين

#### عضو مجلس الإدارة

يشغل السيد مقبل منصب مساعد الرئيس التنفيذي لبنك فيصل الإسلامي المصري. كما أن السيد مقبل أيضاً عضو في لجنة الموارد والتطبيق واللجنة الإدارية العليا للمصرف. بالإضافة إلى ذلك، فإن السيد مقبل يشغل منصب سكرتير مجلس إدارة بنك فيصل الإسلامي المصري. والسيد مقبل حاصل على درجة البكالوريوس من جامعة القاهرة.

## محمد عبدالرحمن حسين

### عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية والاستثمارية

يشغل السيد حسين منصب رئيس اللجنة التنفيذية والاستثمارية للبنك وكذلك رئيس لجنة الإدارة الانتقالية للبنك. لقد تقاعد السيد حسين مؤخراً من منصبه كرئيس تنفيذي لبنك الاثمار ولكنه مازال يمثل بنك الاثمار في عدة شركات تابعة. يمتلك السيد حسين أكثر من ثلاثون عاما خبرة في الصيرفة و كان السيد حسين يشغل منصب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة مصرف البحرين الشامل المملوك بالكامل لبنك الاثمار. إن هذا المصرفي المخضرم والذي التحق بمصرف البحرين الشامل في العام 1998 شغل عدة مناصب عليا بالمصرف، تتضمن منصب نائب الرئيس التنفيذي. كما كان السيد حسين مديراً عاماً للشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي في البحرين، وذلك قبل اندماجها مع بنك فيصل الإسلامي البحريني في عام 2000. كما تتضمن مناصبه السابقة التي شغلها منصب نائب رئيس أول لشركة سميث بارني إنكوربوريشين البحرين، ومدير قسم التسويق وتمويل الشركات بينك البحرين الدولي، ونائب الرئيس المساعد بينك الخليج الدولي. وهو حالياً عضو مجلس إدارة في بنك البحرين والكويت، وبنك فيصل المحدود (باكستان)، وبنك الإجارة الأول، وشركة سوليدرتي، نسيج وإثراء كابيتال (المملكة العربية السعودية). تجدر الإشارة إلى أن السيد حسين بحريني الجنسية ويحمل درجة البكالوريوس في تخصص لإقتصاد والمال.

## أحمد عبد الرحيم

### عضو مجلس الإدارة

يشغل السيد أحمد عبد الرحيم منصب عضو لجنة التدقيق والمخاطر. يعتبر السيد عبدالرحيم أحد قدامى العاملين في صناعة الأعمال المصرفية بالبحرين، وهو مدير عام، الأعمال المصرفية للأفراد بينك الاثمار. وقد عمل السيد عبد الرحيم سابقاً وعلى مدى 28 عاماً بينك البحرين الوطني تدرج خلالها بالعديد من المستويات التنفيذية، ومنها تولي منصب مدير الصرف الأجنبي والتمويل ورئيس التدقيق الداخلي وأخيراً مساعد مدير عام للشؤون الإدارية والمالية. وتجدر الإشارة إلى أن السيد عبد الرحيم حاصل على ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة غلامورغن بمقاطعة ويلز (المملكة المتحدة)، كما أنه زميل في المحاسبة المالية بمعهد المحاسبين الماليين بلندن (المملكة المتحدة)، ويحمل أيضاً دبلوم الإدارة التنفيذية من جامعة البحرين ودبلوم الأعمال المصرفية المتقدمة من معهد البحرين للدراسات المالية والمصرفية. والسيد عبد الرحيم عضو مجلس الإدارة في كل من بنك الميزان في باكستان، وبنك الأسرة، وشركة الاثمار للتطوير. وهو كذلك عضو مجلس إدارة مؤسسة إنجاز البحرين.

## الدكتور محمود البرعي

### عضو مجلس الإدارة

يشغل الدكتور البرعي منصب عضو مجلس الإدارة وعضو اللجنة التنفيذية والاستثمارية بالبنك. والدكتور البرعي مؤسس ورئيس شركة انسياب لهندسة الضخ (ليبيا). كما أنه أيضاً رئيس لجنة التحكم بمصرف الصحارى التابع لمجموعة بي إن بيه باريباس في ليبيا. وشغل السيد البرعي منصب بروفيسور بجامعة طرابلس في ليبيا وعمل لحوالي ثمانية أعوام مستشاراً أول لشركة مان للنفط والغاز، كما عمل أيضاً لمدة 12 عاماً كمستشار لإدارة مشاريع لشركة تيسين ستاهل يونيون (ألمانيا). ويحمل الدكتور البرعي الدكتوراه في الهندسة الكيميائية من جامعة كارلسروه التقنية في ألمانيا.

## الإدارة التنفيذية

### جريجوري تي برينكرهوف

#### الرئيس التنفيذي (مستقيل في 2 أغسطس 2010)

يعد السيد برينكرهوف مسؤولاً عن المبيعات والتسويق والعمليات والأنشطة المالية في بنك الإجارة الأول. وكان السيد برينكرهوف قبل أن يعين في بنك الإجارة الأول يعمل في شركة أوراكل، حيث كان عضواً في فريق الإدارة العليا الذي طوّر برنامج أوراكل العالمي لتمويل الباعة، وهو برنامج ذو حق امتياز تصل قيمته إلى عدة مليارات من الدولارات الأمريكية، ويدير في أكثر من 50 دولة. ولقد أمضى السيد برينكرهوف 14 عاماً مع شركة أوراكل قضاها في تطوير وإدارة المبيعات المالية والتأجير وبرنامج دفع الأقساط لموجودات تقنية المعلومات في منطقة شمال أمريكا وآسيا الباسيفيكية واليابان وأوروبا. كما تولى السيد برينكرهوف سابقاً مناصب في شركة (US Leasing) في سان فرانسيسكو بولاية كاليفورنيا، وفي شركة (Ford Aerospace) في نيويورك بولاية كاليفورنيا. إن السيد برينكرهوف هو عضو مجلس إدارة غرفة التجارة الأمريكية في البحرين وعضو مجلس الأعمال الأمريكي البحريني. وهو يحمل شهادة الماجستير في الإدارة المالية من جامعة نوتردام وبكالوريوس في إدارة الأعمال والاقتصاد من جامعة مونتانا.

### علي آل شرف

#### مدير الشؤون المالية

السيد آل شرف هو المسؤول عن الشؤون المالية وخزينة البنك. وقبيل التحاقه ببنك الإجارة الأول، عمل السيد آل شرف ببنك التنمية الإسلامي فرع جدة، وبالمجموعة العربية للتأمين (أريج)، وبشركة خدمات المساعدات الملاحية للشرق الأوسط (ميناس)، وبشركة برايس ووترهاوس كوبرز، ووزارة الكهرباء والماء. ولدى عمله في بنك التنمية الإسلامي، كان السيد آل شرف مسؤولاً عن تقارير البنك المالية. كما شغل السيد آل شرف منصب مدقق أول بالمجموعة العربية للتأمين ومن بعدها انتقل للعمل بقسم استثمارات التأمين بالمجموعة نفسها، حيث ساعد الإدارة في تنسيق العمل فيما بين الشركات التابعة لها. وعمل كذلك في منصب نائب مدير قسم الشؤون المالية والإدارية لدى شركة (ميناس). هذا وقد بدأ السيد آل شرف حياته المهنية بالعمل في وزارة الكهرباء والماء حيث تأهل كمحاسب قانوني، الأمر الذي أكسبه خبرة واسعة في حدود الأقسام التابعة لإدارة الشؤون المالية بوزارة الكهرباء والماء. تجدر الإشارة إلى أن السيد آل شرف عضو زميل بجمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين في المملكة المتحدة (ACCA).

### جاسم عوض

#### مدير تطوير الأعمال

يتولى السيد عوض مسؤولية أنشطة بنك الإجارة الأول المتعلقة بالمبيعات والتسويق وتطوير الأعمال، فضلاً عن التخطيط وتنفيذ قنوات البيع المباشر وبرنامج البائع، وهيكله المعاملات، والتوسع في أسواق جديدة والحصول على أنواع عديدة من المعدات. وقد بدأ السيد عوض حياته المهنية بقسم الإدارة النقدية بسيتي بنك، حيث طوّر أعمال مؤسسات مالية وشركات في دول مجلس التعاون الخليجي وبلاد الشام وأخرى في أفريقيا. ومن بعدها انتقل إلى العمل بقسم الأعمال المصرفية الخاصة بالاستثمار مع بنك أندوسويز (ويطلق عليه حالياً كالبيون) حيث تولى مهام تقديم الاستشارات الاستثمارية وإدارة المحافظ الاستثمارية للمؤسسات المالية والأفراد من ذوي الثروات الطائلة في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي. ومن بعدها التحق بالعمل في بنك البحرين والكويت، حيث تولى الأنشطة الخاصة بالأعمال المصرفية للمراسلين والأعمال المصرفية للشركات. وقبيل التحاقه مباشرة بالعمل لدى بنك الإجارة الأول، تولى منصب نائب رئيس بنك الخليج الدولي حيث كان مسؤولاً عن الأعمال المصرفية التجارية والاستثمارية في كل من البحرين والكويت والسعودية. والسيد عوض، الذي عمل أيضاً في لجنة الانتماء بالبنك، وسّع من بصمة بنك الخليج الدولي وربحيته في تلك الأسواق. وقبل أن يبدأ حياته المهنية المصرفية، شغل السيد عوض مناصب في مجال الهندسة في قطاعي الاتصالات السلكية واللاسلكية والإلكترونيات

بشركة نفط البحرين (بابكو) وبشركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية (بتلكو). تجدر الإشارة إلى أن السيد عوض يحمل البكالوريوس مع مرتبة الشرف في الهندسة الكهربائية والإلكترونية من جامعة نيوكاسل في المملكة المتحدة، هذا بالإضافة إلى الماجستير في إدارة الأعمال والماجستير في هندسة الإلكترونيات، وقد حصل على كليهما من جامعة ويلز بمقاطعة كارديف. وهو أيضاً عضو مشارك بمعهد المهندسين الكهربائيين بالمملكة المتحدة.

### أجنل بي بيريرا

#### مدير الاستثمارات والعمليات (مستقيل في 31 أكتوبر 2010)

يعتبر السيد بيريرا مسؤولاً عن هيكله معاملات البنك، واستعراض الاستثمارات والموافقة عليها، وتوثيق ومراقبة حسابات التأجير الخاصة بالعملاء، كما أنه مسؤول عن محفظة البنك الاستثمارية. والسيد بيريرا عضو في لجنة الائتمان في البنك، والتي تعمل تحت سلطة مفوضة من قبل اللجنة التنفيذية. وكجزء من فريق الإدارة العليا، يتولى السيد بيريرا كذلك مهمة إدارة محفظة البنك. كما أنه يحظى بخلفية متنوعة لأكثر من عقدين من الزمن في تقديم الاستشارات للإدارة والأعمال المصرفية التجارية، وفي تأجير المعدات وفي منتجات أخرى تمويل الأصول، وخدمات الاستشارات الخاصة بالتدقيق والمخاطرة والتدريب. قبل انضمامه إلى البنك، عمل السيد بيريرا لدى شركة كي بيه أم جي البحرين، قام من خلالها بالعمل على إدارة قطاع عريض من العملاء بما في ذلك البنوك التجارية والبنوك الاستثمارية والمصارف الإسلامية، هذا بالإضافة إلى المؤسسات المالية الأخرى بدول مجلس التعاون الخليجي. ويحظى السيد بيريرا بمعرفة عميقة وواسعة بقطاع تأجير المعدات وعملياته من خلال المدة التي قضاها في العمل لدى بنك اندبنك بينغالور، وهي مؤسسة مصرفية تجارية تابعة لأحد البنوك الرائدة في الهند، حيث كان مسؤولاً عن صفقات التمويل المنظم، وتأجير المعدات للشركات ومؤسسات القطاع العام. كما تضمن عمله في اندبنك التعامل مع شركات رأس المال الاستثماري ومستثمري المؤسسات الأجنبية والمكثبين العاملين الأوليين ووسطاء التمويل والصناديق الاستثمارية المشتركة. ولقد بدأ حياته المهنية في إدارة مؤسسة استشارية وهي شركة آيه أف فرجوسون وشركاه، بنغالور. تجدر الإشارة إلى أن السيد بيريرا خريج كلية التجارة من جامعة مانغالور في الهند، ومحاسب قانوني وسكرتير شركة. كما أنه عضو مشارك بمعهد المحاسبين القانونيين ومعهد سكرتارية الشركات في الهند.

### عادل محمد جناحي

#### مدير أول الموارد البشرية والإدارية

السيد جناحي مسؤول عن تولي مهام الموارد البشرية والإدارية في البنك. التحق السيد جناحي بالعمل لدى البنك بعد قضائه ما يربو على 20 عاماً من العمل لدى شركة البحرين للتسهيلات. حيث قضى السيد جناحي معظم هذه الفترة في العمل كمدير لقسم الموارد البشرية والإدارية. وفي سياق قيامه بهذا الدور، أسندت إليه العديد من المهام والمسؤوليات تتراوح ما بين تطوير سياسات الموارد البشرية والتوظيف إلى إدارة السجلات والإدارة المكتبية. والسيد جناحي، وهو بحريني الجنسية، حاصل على درجة البكالوريوس في الأعمال المصرفية والمالية من جامعة البحرين، هذا بالإضافة إلى العديد من المؤهلات والشهادات الأخرى ذات العلاقة بمجاله، بما في ذلك حصوله على مؤهل في الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية من جامعة كاليفورنيا وشهادة في إدارة العاملين وعلاقات الموظفين من جامعة كرانفيلد بالمملكة المتحدة. تجدر الإشارة إلى أنه أيضاً عضو بجمعية إدارة الموارد البشرية.

## منذر البصري

### مدير الالتزام وإدارة المخاطر (مستقيل في 25 نوفمبر 2010)

انضم السيد منذر البصري إلى بنك الإجارة الأول بعد أن كان يعمل في شركة برايس ووترهاوس كوبرز البحرين الشركة الرائدة في مجال التدقيق والاستشارات، حاملاً مع خبرة سنوات في مجال التدقيق والخدمات الاستشارية. وخلال الفترة التي تولى فيها منصبه في برايس ووترهاوس كوبرز، كان السيد منذر مرتبطاً بمجموعة واسعة النطاق من العملاء من مختلف القطاعات داخل وخارج البحرين. ولقد اكتسب خبرة متنوعة جراء مشاركته في مهمات التدقيق التي تغطي البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية ومؤسسات مالية أخرى وقطاعي النفط والغاز والمؤسسات الحكومية والمؤسسات الخدمية وقطاعات التصنيع. كما شارك أيضاً في صفقات خدمات التعاقدات التي تغطي واجب التحوط وتقييم المشاريع بالإضافة إلى مهمات التحقيق. ولقد كان السيد منذر مسؤولاً عن تأسيس وظيفة إدارة المخاطر لبنك الإجارة الأول التي تغطي كافة مفاهيم الائتمان والتسويق والسيولة والمخاطر التشغيلية. كما كان مسؤولاً عن وضع الأسس المطلوبة لوظيفة الالتزام في البنك. وبالإضافة إلى ذلك، فإن السيد منذر فهو المسؤول عن الإبلاغ عن غسل الأموال في البنك. وتندرج الوظائف الثلاث السابقة تحت إدارته حتى يومه. وهو حالياً يعمل بالقرب من الرئيس التنفيذي لتحسين القوة المالية للبنك. ويحمل السيد منذر البكالوريوس في علوم المحاسبة من جامعة البحرين وهو حاصل على شهادة المحاسبة القانونية (CPA) وزميل جمعية المحاسبين القانونيين الأمريكية (AICPA).

## استعراض الإدارة للعمليات

### تطوير الأعمال

لقد أدت ظروف السوق المضطربة ونقص رأس المال إلى إحداث بطئ في خلق أنشطة تطويرية لأعمال بنك الإجارة الأول. ومع ذلك، فقد تم التمكن من تطوير والحفاظ على فرص التأجير المحتملة والحصول على عملاء جدد. ومع مؤشرات السوق الانتقائية والمتطلبات الحذرة في إدارة المخاطر، إلا أن فرصاً قليلة هي التي تم اختيارها وتنفيذها. وقد كان المعيار الرئيسي لاختيار الصفقات الجديدة هو الحد من تعرض محفظة التأجير الحالية جغرافياً وقطاعياً. وتبعاً لذلك، تم إضافة عدد محدود من العملاء الجدد إلى محفظة تأجير البنك.

في ظل ظروف السوق الصعبة، ركزت الإدارة جهودها على إدارة محفظة التأجير الحالية مع إيلاء اهتمام وثيق لعملائنا الحاليين. وقضى الفريق قدراً كبيراً من الوقت من أجل إيجاد تجميع للعملاء في الموقع، ورصد الأعمال، وذلك لضمان دفع الإيجارات في الوقت المناسب والحفاظ على أداء المحفظة. وكان القسم أيضاً مشاركاً وبشكل فعّال في جهود زيادة رأس المال مع المؤسسات المالية المبتدئة و الأفراد من أصحاب الثروات.

وتتمثل إستراتيجية البنك للعام 2011 في مواصلة إعطاء الأولوية لضمان تحقيق الأداء المطلوب لمحفظة التأجير، وإنشاء فرص جديدة للإجارة منتقاة مع العملاء الحاليين والجدد. وسيواصل الفريق لقضاء مزيد من الوقت في أسواق جديدة للبنك (عمان وقطر)، مع التركيز على الوصول إلى قطاعات جغرافية وصناعية جديدة لزيادة تنويع محفظة التأجير.

### العمليات

تتكامل أنشطة الدعم التابعة لقسم الدعم في جميع جوانب الأعمال. وتغطي هذه الأعمال المكاتب الأمامية (الدعم لتطوير الأعمال في تقديم خطابات للعميل والتعامل مع الهيكلية)، والمتوسطة (الائتمان وتقييم الاستثمار، وتقييم الأصول، والتأجير وإدارة المحافظ الاستثمارية) والخلفية (هياكل التوثيق ورصد حساب العميل). ويدير القسم أيضاً الأغراض الخاصة بحسابات المضاربة نيابة عن المشاركين في محفظة البنك المتعلقة بمعدات الإيجار.

ويتيح الدور المزيج للاستثمارات والعمليات في القسم للبنك بتيسير حلول الهيكلية لتلبية الاحتياجات الفريدة لكل زبون، وبالتالي توفير منهج يقوم على مراعاة احتياجات الزبون وعلى الاستشارة، وذلك لتشخيص الحلول المالية لمتطلبات العملاء الخاصة بشكل وثيق.

### الموارد البشرية والإدارة

لقد كان العام 2010 عاماً صعباً جداً للعديد من المؤسسات المالية على مستوى العالم. فلقد فقدت العديد من الوظائف وكان تأثير الأزمة المالية واضحاً بجلاء في مملكة البحرين بين الشركات والمؤسسات المالية. وبعد النظر في جميع الخيارات للحد من التكاليف. عملت إدارة البنك على الحفاظ على جميع العاملين بنشاط والاستفادة منهم بشكل كامل، وتعيين المشاريع والمهام خارج المجالات الوظيفية الأساسية عند الضرورة. وتعد إستراتيجية استبقاء المواهب الرئيسية والتدريب والحوافز أمراً مهماً في الاقتصاديات الجيدة والسيئة. وخلال فترة الانكماش الاقتصادي الحالي، تمكن البنك من الاحتفاظ وتحفيز موظفيه. ولا تزال مستمرين في تشجيع التدريب والمهارة والتطوير الوظيفي، وإن كان ذلك مكلفاً بالنسبة إلينا. ويستفيد معظم موظفينا من خياراتهم التدريبية والتعليمية، ويعد تطوّرهم تعزيراً لأصلنا الأساسي، وهو موظفونا.

## الحوكمة المؤسسية

يلتزم بنك الإجارة الأول بتبني أعلى معايير الحوكمة المؤسسية لضمان نزاهة المعاملات لجميع الأطراف ذات العلاقة بالبنك مع تحقيق الفعالية التنظيمية في الوقت نفسه. وخلال العام 2007، شكّل مجلس الإدارة لجننتين تابعتين لمجلس الإدارة وهما اللجنة التنفيذية والاستثمارية ولجنة التدقيق والمخاطر. ولقد أجرى بنك الإجارة الأول مراجعة شاملة للمستويات العليا من السياسات والإجراءات الخاصة بالحوكمة المؤسسية والرقابة الإدارية وإدارة المخاطر والالتزام.

### مجلس الإدارة

يعد مجلس الإدارة مسؤولاً عن التوجيه والإشراف والرقابة العليا بالبنك. ويجتمع بصورة منتظمة للنظر في النواحي الرئيسية الخاصة بعلاقات البنك وإستراتيجيته، والتي تتضمن مناقشة التقارير المالية والعمليات الخاصة ببنك الإجارة الأول. يعين المساهمون أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاثة أعوام، ويضم مجلس الإدارة الحالي سبعة أعضاء غير تنفيذيين ممن لديهم خلفيات وخبرات متعددة ويمارسون بشكل فردي وجماعي أعمالهم باستقلالية وموضوعية. ويلعب مجلس الإدارة دور القائد المركزي للبنك، ولقد أسس مجلس الإدارة وحدد أهداف وإستراتيجيات اللجان والتي تتألف من الأعضاء المعنيين. وتنص اللائحة التنظيمية للمجلس الالتزام بأعلى المعايير الخاصة بالسلوك الأخلاقي وتتضمن تقديم التقارير المتعلقة بالنتائج بكل دقة ونزاهة وعلى أساس زمني مع الالتزام التام والكامل بجميع اللوائح والقوانين والأنظمة التي تحكم النشاط التجاري للبنك.

### اللجنة التنفيذية والاستثمارية

تأتي مسؤوليات اللجنة التنفيذية والاستثمارية على النحو التالي:

- تتولى الصلاحيات العامة لمجلس الإدارة في تناول الأمور التي تنشأ في الفترات الممتدة بين اجتماعات مجلس الإدارة.
- توجيه الإدارة التنفيذية للبنك حول إستراتيجية الشركة الخاصة ببنك الإجارة الأول ومراجعة خطط الأعمال قبل اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.
- مراجعة واعتماد جميع المعاملات ذات الصلة باعتماد الاستثمارات والمرافق ذات القيمة العالية ومراقبة أدائها بصورة مستمرة.
- المراجعة والاعتماد والتصديق على جميع المخاطر الائتمانية والسوقية وإعداد التوصيات المناسبة لمجلس الإدارة في هذا الشأن.
- مساعدة مجلس الإدارة على ضمان أن يكون إطار الحوكمة المؤسسية المناسب والفعال والشامل والذي يتسم بالشفافية في موضع التنفيذ، وعلى المراجعة والإشراف على تنفيذ وإنفاذ ميثاق السلوك الخاص بالبنك.

### لجنة التدقيق والمخاطرة

تأتي مسؤوليات لجنة التدقيق والمخاطرة على النحو التالي:

- اللجنة مفوضة لمراقبة الضوابط الداخلية وإطار إدارة المخاطر، بالإضافة إلى تعزيز أنشطة التدقيق الداخلي والخارجي. وكذلك اللجنة مسؤولة عن ضمان صحة البيانات والتقارير المالية، و مراجعة الأنشطة والأداء المالي، بالإضافة إلى مراجعة عمليات البنك والمحافظة على امتثالها للقوانين والتشريعات ذات الصلة.

- مساعدة مجلس الإدارة على ضمان وجود إطار عمل فعّال ومناسب لإدارة المخاطر وأن يكون في موضع التنفيذ، وأن جميع نظم مراقبة المخاطر بجميع أقسام بنك الإجارة الأول تأتي وفقاً للاشتراطات القانونية ومعايير أفضل الممارسات الخاصة بإدارة مخاطر البنوك.
- مساعدة المجلس على تحقيق مسؤولياته الإشرافية بشأن القابلية والمعايير الخاصة بالمخاطر الكلية وسقوفها التي يزاول البنك أنشطته في حدودها.

### ميثاق السلوك

اعتمد مجلس الإدارة وأصدر ميثاق السلوك الخاص بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والعاملين بالبنك. ويلزم الميثاق المخولين بالتوقيع عن البنك بأعلى المعايير المهنية والاحترافية والعناية الواجب اتخاذها في القيام بالمهام المناطة بهم. كما يحدد الميثاق نواحي التعارض في المصالح والسرية والمسؤوليات الخاصة بالمخولين بالتوقيع من أجل الالتزام بأفضل الممارسات في هذا الشأن.

### التدقيق الداخلي

تدار عملية التدقيق الداخلي من قبل قسم التدقيق الداخلي للمجموعة (بنك الإثمار). ويتبع رئيس التدقيق الداخلي للمجموعة لجنة التدقيق والمخاطر بشكل مباشر وذلك لتزويد اللجنة بتأكيدات مستقلة وموضوعية حول رقابة البنك الداخلية وسياساته وعمليات إدارة المخاطر من حيث الحوكمة والكفاية والاستدامة والفعالية. إن جميع العمليات التشغيلية والمالية وعمليات إدارة المخاطر تُدقق بناءً على أساس الأخطار المتعلقة بتلك العمليات.

ويعمل المدقق الداخلي على تمحيص إستراتيجية البنك وكفاية السياسات والإجراءات ذات العلاقة والالتزام بالبنك بالسياسات الداخلية وإرشادات الجهات التنظيمية. ويناقش التدقيق الداخلي نتائج كافة التقييمات مع الإدارة ويبلغ نتائج توصياته وآراءه للجنة التدقيق والمخاطر عبر عملية منظمة.

### الالتزام

يزاول البنك أعماله وذلك بالالتزام التام بجميع اللوائح والقوانين والأنظمة الخاصة بالمؤسسات المالية. وتتمثل في القوانين والقواعد الإرشادية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي مع الالتزام بقانون الشركات التجارية وقانون العمل والمعايير المحاسبية الدولية. وعلى هذا الصعيد، عيّن البنك مديراً لإدارة المخاطر والالتزام، وهو كذلك المسؤول عن مكافحة غسل الأموال. ويحصل البنك على التوجيه والإرشاد حول الأمور المتعلقة بالالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة من قبل مستشار شرعي مؤهل وذو خبرة في هذا المجال.

### الاتصالات مع الأطراف ذات العلاقة

يجري البنك جميع الاتصالات مع الأطراف ذات العلاقة بأسلوب ينطوي على المهنية والصدق والشفافية والتفاهم والدقة والزمينة. ومن بين القنوات الرئيسية للاتصال الاجتماع السنوي للجمعية العمومية للمساهمين وصياغة التقارير السنوية والفصلية والبيانات المالية السنوية وكتيب المؤسسة وموقعها على شبكة الإنترنت والإعلانات المنتظمة بوسائل الإعلام المحلية المناسبة.

## إدارة المخاطر

لمجلس إدارة البنك كامل المسؤولية لتأسيس ثقافة مخاطر البنك وضمان أن إطار عمل إدارة المخاطر الفعالة يسير بشكل صحيح. وتماشياً مع هذا، يوافق مجلس الإدارة ويراجع بشكل دوري سياسات إدارة المخاطر وإستراتيجيات البنك. هذا وتعتبر لجنة التدقيق والمخاطر مسؤولة عن تنفيذ سياسات إدارة المخاطر وتنفيذ الإرشادات والحدود، كما أنها مسؤولة عن التأكد من أن عمليات التحكم والرصد تسير في مسارها الصحيح. ويزود قسم إدارة المخاطر والالتزام إلى جانب التدقيق الداخلي تأكيدات مستقلة من أن جميع أنواع المخاطر مقاسة ومدارة وفقاً للسياسات والإرشادات المعدة من قبل مجلس الإدارة.

### إستراتيجية المخاطر

تعمل لجنة التدقيق والمخاطر على تطوير إستراتيجية المخاطر بشكل يتماشى مع إستراتيجية أعمال البنك وتقدم هذه اللجنة توصياتها بشأن الإستراتيجية. وقد حظيت هذه الإستراتيجية إلى جانب الإستراتيجية السنوية للبنك بموافقة مجلس الإدارة. وتتضمن إستراتيجية البنك موضوعات تتمثل في توصيف المنتجات لكل عمل من الأعمال وإمكانية حدوث المخاطر في كل منتج من المنتجات والمخاطر المطلوبة ومن ثم أهداف رأس المال. وتساعد الصياغة الواضحة لإستراتيجية المخاطر على الاكتشاف المبكر لأي انحراف عن المسار المخطط له، وهو ما يترتب عليه في المقابل الشروع في اتخاذ تدابير مضادة في الوقت المناسب. وتجسد هذه الإستراتيجية الجوانب الاستشرافية فيما يتعلق بالمخاطر المحتملة والتغيرات في إستراتيجيات الأعمال. كما تتضمن الإستراتيجية إنشاء نزعة البنك للمخاطر خلال فترة زمنية محددة من خلال تحديد الحد الأدنى / مستوى النزعة للمخاطر لمخاطر معينة مطبقة على وحدات الأعمال.

### سياسات المخاطر

تحدد سياسات المخاطر للبنك، بحسب مقتضى الحال، موافقة السلطات ومتطلبات الإبلاغ وإجراءات مسائل المخاطر ذات الصلة بالإدارة التنفيذية ولجنة التدقيق والمخاطر ومجلس الإدارة.

### مخاطر الائتمان

من الممكن أن تنشأ مخاطر الائتمان من جميع المنتجات والخدمات، إذ من الممكن لنظراء البنك أن يخفوا في الوفاء بسداد التزاماتهم وفقاً لأحكام وشروط العقد. ويعد مجلس الإدارة مسؤولاً عن مراقبة عمليات إدارة المخاطر. وللتأكد من أن إطار عمل إدارة المخاطر منفذ بالشكل الصحيح، فإن مجلس الإدارة، وباعتباره جزءاً مكماً لوظيفة إدارة المخاطر في البنك، قد أسس نزعة للمخاطر واضحة المعالم وقابلة للقياس، هذا بالإضافة إلى تقييم رأس المال من خلال الموافقة على الخطة الإستراتيجية السنوية وإستراتيجيات المخاطر. ولقد وافق مجلس الإدارة على إطار عمل إدارة المخاطر. ويتألف إطار عمل إدارة المخاطر من سياسات إدارة المخاطر ودليل الإجراءات الذي يوثق بشكل شمولي هيكل إدارة المخاطر في البنك.

ويتحمل مجلس الإدارة مسؤولية الموافقة والمراجعة بشكل دوري لإستراتيجية مخاطر الائتمان وسياسات البنك المهمة في إدارة الائتمان. وتتولى الإدارة العليا مسؤولية تنفيذ إستراتيجية إدارة الائتمان الموافق عليها من قبل مجلس الإدارة وتطوير السياسات والإجراءات لتحديد مخاطر الائتمان وقياسها ومراقبتها والتحكم بها على صعيد الائتمان الفردي وعلى صعيد مستوى المحفظة.

ويعد تمركز التعرض في محفظات الائتمان أمراً مهماً فيما يتعلق بمخاطر الائتمان. ويتعلق النوع الأول من التعرض، وهو تعرض الاسم، بنقص تنوع المخاطر غير المنتظمة أو المتعلقة بالشركة نفسها في المحفظة إما بسبب صغر حجمها أو التعرض الكبير لملتزمين محددين بشكل فردي. أما النوع الثاني، وهو تمركز القطاع، فهو يتعلق بنقص التنوع عبر عناصر المخاطر المنتظمة، أي العوامل القطاعية. وتدعو هذه السياسة إلى وجود ما يكفي من التنوع على مستوى محفظة الائتمان، ومن ثم تصنيفها بحسب الخدمات المالية الخاصة وبحسب القطاعات الحكومية وشبه الحكومية على التوالي.

ولقد وضع البنك حدود التعرض لضمان ما يكفي من التنوع وتجنب أي تمركز قطاعي. وتقع هذه الحدود تحت الأبواب التالية:

- حدود الدولة؛
- وحدود القطاع / الصناعة؛
- وحدود النظراء؛
- وحدود الاستحقاق.

### مخاطر السوق

تعرف مخاطر السوق بتلك المخاطر التي تنشأ عن خسائر في مواضع في الميزانية العمومية وخارج الميزانية العمومية ناجمة عن تحرك أسعار السوق. إن المخاطر المغطاة هنا هي: (1) مخاطر معدل الفائدة أو الربح ومخاطر أسعار الأسهم (2) ومخاطر أسعار الصرف الأجنبي.

### مخاطر أسعار الأسهم

يحتفظ بنك الإجارة الأول بمخاطر تتعلق بمحفظه أسهم غير متداولة وذلك من خلال استثمارات إستراتيجية، وتعتبر الاستثمارات في الأسهم على أنها متوفرة للبيع. ويرصد قسم إدارة المخاطر وبشكل مستقل مخاطر أسعار أسهم البنك، في حين تتمثل مسؤولية وحدات الأعمال في إدارة مخاطر أسعار الأسهم. ويجب أن تتضمن إدارة المخاطر، على سبيل المثال لا الحصر، تقارير فجوة السيولة المنتظمة واختبار السيناريوهات. وتدار مخاطر سيولة البنك من خلال الالتزام بحدود عدم تطابق السيولة التي وضعت من قبل اللجنة الإدارية ووافق عليها مجلس الإدارة.

### المخاطر التشغيلية

تعرف المخاطر التشغيلية بأنها المخاطر الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية والموظفين والأنظمة، أو ناتجة عن أحداث خارجية تتضمن على سبيل المثال لا الحصر: المخاطر القانونية ومخاطر عدم التوافق مع الشريعة. ولقد أسس مجلس الإدارة إطاراً تنظيمياً لعمل إدارة المخاطر وذلك من خلال الموافقة على سياسات إدارة المخاطر ودليل الإجراءات. ويراجع مجلس الإدارة وبشكل دوري إطار العمل هذا ويناقش كافة النتائج والتوصيات الرئيسية التي تطرحها الإدارة العليا ومدير المخاطر والمدقق الداخلي. وتتولى الإدارة العليا مسؤولية تنفيذ إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية في كافة أنحاء البنك. كما تتولى الإدارة العليا مسؤولية تطوير السياسات والعمليات والإجراءات لإدارة المخاطر التشغيلية في جميع منتجات مواد البنك وأنشطته وعملياته وأنظمتها.

ويعمل البنك على تحديد عملياته الرئيسية. ويحدد بشكل واضح مالك كل عملية. ويدير مالك العملية المخاطر التشغيلية الناجمة عن العملية ذاتها من خلال الرصد والتخفيف والرقابة على أساس يومي. ويعتبر مدير المخاطر مسؤولاً عن تحديد وتقييم المخاطر التشغيلية الكامنة في كافة منتجات المواد والأنشطة والعمليات والأنظمة. وقبل تقديم المنتجات الجديدة والأنشطة والعمليات والأنظمة، فإنه يتوجب على مدير الالتزام بتقييم مخاطرهم الكامنة.

### المخاطر القانونية والتنظيمية

يدير البنك المخاطر القانونية من خلال الاستخدام الفعّال للمستشارين القانونيين الخارجيين. ويرصد قسم إدارة المخاطر والالتزام عملية الالتزام بالأنظمة وهو مسؤول كذلك عن إجراءات مكافحة البنك لعمليات غسل الأموال. ويتلقى مجلس الإدارة التقارير والتحديثات بشكل منتظم عن حالة المخاطر التي تواجه البنك.

### كفاية رأس المال

لقد تم احتساب معدل كفاية رأسمال البنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010 وفقاً لتوجيهات مصرف البحرين المركزي بشأن اتفاقية بازل الثانية.

## تقرير مجلس الإدارة

بالإنابة عن مجلس الإدارة يشرفني تقديم تقرير مجلس الإدارة مع البيانات المالية المدققة لبنك الإجارة الأول ش.م.ب (مقفلة) ("البنك") للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010. أثبتت سنة 2010 على أنها سنة صعبة أخرى في ظل الأزمة المالية والإنكماش الإقتصادي العالمي والإقليمي والمحلي.

فبينما تعكس النتائج المالية نمو سلبي، فإن محفظة الإجارة لبنك الإجارة الأول قد حققت تدفق مالي منتظم ودخل ساند البنك على نحو كافي خلال السنة. قام البنك بتعديل إستراتيجيته والتركيز على أداء المحفظة، والحفاظ على التدفق النقدي وتنفيذ المزيد من التحسينات التشغيلية وإدارة المخاطر. لا يزال بنك الإجارة الأول عند التزامه بأن يكون المؤسسة المالية الرائدة في دول مجلس التعاون الخليجي في مجال تقديم الخدمات المالية المتخصصة في تأجير المعدات والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

### الأداء المالي

انخفض الدخل التشغيلي للسنة الى 6.5 مليون دولار من 7.9 مليون دولار للعام الماضي. الانخفاض يرجع أساساً إلى الانخفاض في إيرادات الأنشطة التمويلية الرئيسية نتيجة لإبرام عقود إجارة جديدة محدودة وذلك بسبب الظروف الحالية للسوق. انخفضت كلفة التمويل للبنك بمقدار 0.9 مليون دولار وذلك مقابل القروض التي تم تسديدها وإيفاء تسهيلات المراجعة المتعلقة بالبنك. خلال 2010 سجل البنك مبلغ 4.2 مليون دولار لمخصص الانخفاض في القيمة (2009: 2.8 مليون دولار) لاستيعاب الخطر الكامن في محفظة الإجارة للبنك وذلك في ظل الظروف الحالية للإقتصاد. قرر البنك خلال أكتوبر 2010 تصفية الشركة التابعة، أف ل بي كايبتال المحدود، دبي، الإمارات العربية المتحدة، وقدرت الخسارة المتوقعة من وقف العمليات بمبلغ 1.2 مليون دولار. وبناءً على ذلك سجل البنك صافي خسارة، بعد مخصص الانخفاض في القيمة والخسارة المقدرة من وقف العمليات بالشركة التابعة بمبلغ 3.5 مليون دولار مقارنة مع صافي ربح 0.4 مليون دولار لسنة 2009.

في نهاية عام 2010 انخفض مجموع الموجودات إلى 147.5 مليون دولار من 155.6 مليون دولار كما في العام 2009. انخفضت حقوق المساهمين إلى 100.7 مليون دولار بنهاية 2010 مقارنة مع 104.2 مليون دولار في نهاية عام 2009. الانخفاض جاء نتيجة لصافي خسارة السنة والبالغة 3.5 مليون دولار الناجمة عن زيادة مخصص الانخفاض في القيمة بمبلغ 4.2 مليون دولار والخسارة بمبلغ 1.2 مليون دولار الناتجة من وقف عمليات الشركة التابعة في دبي، الإمارات.

استمر البنك بالاحتفاظ بنسبة عالية من ملائمة رأس المال. مقارنة مع أدنى نسبة مطلوبة من قبل بنك البحرين المركزي وهي 12%، كانت نسبة البنك 65% في نهاية العام 2010 (2009: 59.9%)، ما يمثل أكثر من خمس أضعاف أدنى نسبة وهي 12%. ولذلك فإن البنك قادر على دعم رأس المال واكتتاب معاملات إجارة والاستمرار في الإلتزام مع أدنى نسبة مطلوبة لملائمة رأس المال وهي 12%. على الرغم من ذلك فإن البنك يخطط للإستمرار في نهجه المتحفظ تجاه السيولة والاكتتاب في عمليات الإجارة على أساس انتقائي فقط وبالإنسجام مع خطط البنك.

وقد استمرت سيولة البنك بنسب مريحة، حيث مثل النقد والأرصدة البنكية والودائع لدى البنوك نسبة 24% من مجموع الموجودات في نهاية العام 2010.

### أداء المؤسسة

خلال 2010 استمر بنك الإجارة الأول بالتركيز على أداء المحفظة، وحماية الأصول وتحسين قدراته التشغيلية. واستمر البنك بإنجازاته في التحصيل وإجراءات التنفيذ خلال العام باستخدام وعلى نطاق واسع التحصيل ومتابعة العملاء في مواقع العمل. كما أصر البنك على تنفيذ شروط التعاقد بدلاً من إعادة الجدولة

كلما كان ذلك ضرورياً. بالإضافة إلى ذلك تمكن البنك وفقاً لضوابط صارمة لعقود الإجارة الجديدة من البقاء في السوق والحصول على عقود إجارة جديدة لعملائه الحاليين والجدد على أساس إنتقائي. كان عام 2010 عاما صعبا ونحن نعتقد أن عام 2011 سيكون صعبا كذلك. ومع ذلك، لا يزال بنك الإجارة الأول يواصل تطوير أسسه لضمان الأداء الثابت من استثماراته الحالية والنمو الآمن والناجح في المستقبل حتى تحقيق العائد الأمثل على حقوق المساهمين.

وختاماً يطيب لي مجدداً ونيابة عن مجلس الإدارة أن أقدم جزيل الشكر للسادة المساهمين ولعملائنا الكرام على دعمهم وولائهم المستمر خلال السنة. ونود أيضاً، أن نعرب عن شكرنا وتقديرنا لمصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة و التجارة على الإشراف والدعم وتقديم النصائح التنظيمية. إضافة إلى إدارة البنك وموظفيه على عملهم الجاد وتفانيهم المستمر.

فيما يلي أعضاء مجلس الإدارة بما فيهم الرئيس يقدمون مجتمعين تشكيلة متنوعة من المهارات والخبرات لمجلس الإدارة:

1. السيد / خالد محمد كانو رئيس مجلس الإدارة
2. السيد / محمد عبد الرحمن حسين رئيس اللجنة التنفيذية والاستثمارية
3. السيد / أحمد عبدالرحيم المدير العام، الأعمال المصرفية للأفراد لبنك الإثمار ش.م.ب
4. الشيخ / علي آل خليفة رئيس قسم الاستثمارات لشركة بالم كابيتال
5. السيد / يوسف خلف رئيس لجنة التدقيق والمخاطر
6. السيد / رأفت مقبل عبد الوهاب الرئيس التنفيذي بالإنيابة لبنك فيصل الإسلامي - مصر
7. الدكتور / محمود البرعي رئيس مجلس الإدارة - شركة بامنج انجنيرنج ليمنتد

بلغ عدد الأسهم التي يمتلكها السادة أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات العلاقة بهم، كما هي في تاريخ 31 ديسمبر 2010، 2,100,000 سهم تمثل 2,1 بالمائة من إجمالي عدد الأسهم.

#### المستشار الشرعي

يعد الدكتور فريد محمد هادي، المستشار الشرعي للبنك وهو أحد العلماء الشرعيين البارزين في مملكة البحرين، فضلاً عن كونه رئيساً لقسم الدراسات العربية والإسلامية في جامعة البحرين.

#### المدققون

أعرب مدققو البنك، السادة شركة برايس ووترهاوس كوبرز، عن رغبتهم بمواصلة العمل كمدققين لحسابات البنك وسيتم عرض قرار إعادة تعيينهم أمام الاجتماع السنوي للجمعية العامة العادية.



خالد محمد كانو  
رئيس مجلس الإدارة  
9 مارس 2011

**بنك الإجارة الأول ش. م. ب (مقفلة)**  
**البيانات المالية الموحدة**  
**للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010**

بنك الإجارة الأول ش.م. ب (مقفلة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

## المحتويات

21	تقرير مدققي الحسابات
23	الميزانية العمومية الموحدة
24	بيان الدخل الشامل الموحد
25	بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد
26	بيان التدفقات النقدية الموحد
27	إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

## تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة مساهمي بنك الإجارة الأول ش.م.ب (مقفلة)

### التقرير حول البيانات المالية الموحدة

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة لبنك الإجارة الأول ش.م.ب (مقفلة) ("البنك") وشركاته التابعة (معاً "المجموعة") والتي تتكون من المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2010 وبيان الدخل الشامل الموحد وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى.

### مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

تعد الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وعن تلك الرقابة الداخلية التي تعدها الإدارة ضرورية لتمكين إعداد بيانات مالية خالية من أية أخطاء جوهرية سواء كانت بسبب الاحتيال أو الخطأ.

### مسؤولية مدقق الحسابات

تتخصص مسؤوليتنا في إبداء رأينا حول هذه البيانات المالية الموحدة بناءً على عملية التدقيق التي قمنا بها. لقد أجرينا تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. تستدعي هذه المعايير التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية والقيام بتخطيط وتنفيذ عملية التدقيق للتوصل إلى ضمان معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة خالية من أية أخطاء جوهرية.

تتضمن عملية التدقيق القيام بالإجراءات للحصول على إثباتات تدقيق حول المبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة. تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية للبيانات المالية الموحدة، سواء كان ذلك بسبب الاحتيال أو الخطأ. وعند القيام بتقييم تلك المخاطر، يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار الرقابة الداخلية المتصلة بإعداد المنشأة وعرضها العادل للبيانات المالية بهدف تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمنشأة. تتضمن عملية التدقيق كذلك تقييماً لمدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييماً لأسلوب عرض البيانات المالية بشكل عام.

نعتقد أن إثباتات التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس مناسب للرأي الذي نبديه بناءً على عملية التدقيق.

### الرأي

برأينا، تعبر البيانات المالية الموحدة المرفقة بشكل عادل ومن كافة النواحي الجوهرية عن المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2010 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة مساهمي  
بنك الإجارة الأول ش.م.ب (مقفل) (تكملة)

التركيز على مسألة هامة

دون التحفظ على رأينا ، نلفت الانتباه إلى الايضاح رقم 2 من البيانات المالية الموحدة الذي يشير إلى وجود احتمال لزوال البنك ككيان قانوني نتيجة لمقترح لتغيير تشكيلة ملكية البنك. هذه الشروط تشير إلى وجود شك جوهري على قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة عاملة.

التقرير حول المتطلبات التنظيمية

بالإضافة إلى ذلك ووفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني وقانون مصرف البحرين المركزي، نفيديكم بأننا قد حصلنا على جميع المعلومات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا، وأن البنك قد احتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية الموحدة والمعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة متوافقة معها، ولم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن البنك قد خالف أيّاً من الأحكام السارية لقانون الشركات التجارية البحريني، قانون مصرف البحرين المركزي، شروط الرخصة المصرفية الخاصة به أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك على وجه قد يؤثر بصورة جوهريّة على أنشطته أو مركزه المالي كما في 31 ديسمبر 2010.

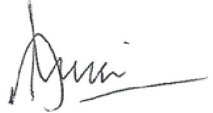
Pricewaterhousecoopers

المنامة، مملكة البحرين  
10 مارس 2011

بنك الإجارة الأول ش.م.ب (مقفلة)  
الميزانية العمومية الموحدة  
(جميع المبالغ بالدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

كما في 31 ديسمبر		إيضاح	
2009	2010		
<b>الموجودات</b>			
1,230,514	8,150,460		نقد وأرصدة لدى البنوك
15,823,962	27,664,758		ودائع لدى البنوك
116,606,303	86,941,431	5	ذمم الإجارة التمويلية
20,121,950	20,796,950	6	أوراق مالية استثمارية متاحة للبيع
1,252,776	2,607,043	7	ممتلكات ومعدات
552,368	1,303,150	8	موجودات أخرى
155,587,873	147,463,792		
<b>موجودات المجموعة المستبعدة المصنفة</b>			
-	71,434	9	كموجودات متاحة للبيع
155,587,873	147,535,226		<b>مجموع الموجودات</b>
<b>المطلوبات</b>			
20,918,097	27,585,394	10	مبالغ مستحقة للبنوك
29,693,577	18,080,410	11	مستحقات لأطراف ذات العلاقة
801,628	664,333	12	ذمم دائنة ومطلوبات أخرى
51,413,302	46,330,137		
<b>مطلوبات المجموعة المستبعدة المصنفة</b>			
-	538,178	9	كمطلوبات متاحة للبيع
51,413,302	46,868,315		<b>مجموع المطلوبات</b>
<b>حقوق المساهمين</b>			
100,000,000	100,000,000	13	رأس المال
788,534	788,534	14	احتياطي قانوني
3,386,037	(121,623)		(الخسائر المتراكمة) / الأرباح المستبقاة
104,174,571	100,666,911		<b>مجموع حقوق المساهمين</b>
155,587,873	147,535,226		<b>مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين</b>

تم اعتماد هذه البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 9 مارس 2011 ووقعها بالنيابة عنه:



محمد عبدالرحمن حسين  
عضو مجلس الإدارة



خالد محمد كانو  
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة في الصفحات 27 إلى 51 جزءا مكملًا لهذه البيانات.

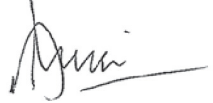
بنك الإجارة الأول ش.م.ب (مقفلة)

بيان الدخل الشامل الموحد

(جميع المبالغ بالدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

السنة المنتهية في 31 ديسمبر		إيضاح
2009	2010	
9,870,432	7,658,585	إيرادات من أنشطة التمويل وإيرادات مشابهة أرباح على ودائع لدى البنوك تكاليف التمويل وتكاليف مشابهة
953,176	1,042,054	
(4,399,460)	(3,472,175)	
6,424,148	5,228,464	
416,365	354,216	15 دخل العمولات والرسوم
707,627	578,287	إيرادات الأنشطة الإستثمارية
320,253	343,643	16 إيرادات أخرى
7,868,393	6,504,610	مجموع الدخل التشغيلي
(2,876,965)	(2,903,406)	17 تكاليف الموظفين مصاريف تشغيلية أخرى خسائر من بيع أوراق مالية استثمارية متاحة للبيع مجموع المصروفات التشغيلية قبل المخصصات
(1,792,895)	(1,643,262)	
(65,328)	-	
(4,735,188)	(4,546,668)	
3,133,205	1,957,942	ربح السنة قبل مخصصات الانخفاض في القيمة
(2,177,448)	(3,930,050)	5 مخصص الإنخفاض في القيمة
-	(316,162)	7 ندم الإجارة التمويلية
(588,235)	-	6 موجودات أخرى
(2,765,683)	(4,246,212)	أوراق مالية استثمارية متاحة للبيع
367,522	(2,288,270)	(الخسارة)/الربح للسنة بعد مخصص الإنخفاض في القيمة للعمليات المستمرة
-	(1,219,390)	9 الخسارة للسنة من العمليات قيد الإيقاف
367,522	(3,507,660)	(الخسارة)/الربح للسنة
-	-	إيرادات شاملة أخرى للسنة
367,522	(3,507,660)	مجموع (الخسارة)/الدخل الشامل للسنة

تم اعتماد هذه البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 9 مارس 2011 ووقعها بالنيابة عنه:



محمد عبدالرحمن حسين  
عضو مجلس الإدارة



خالد محمد كانو  
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة في الصفحات 27 إلى 51 جزءا مكملا لهذه البيانات.

**بنك الإجارة الأول ش.م.ب (مقفلة)**  
**بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد**  
 (جميع المبالغ بالدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

المجموع	الأرباح المستبقة	احتياطي قانوني	رأس المال	
103,807,049	3,055,267	751,782	100,000,000	<b>في 1 يناير 2009</b>
367,522	367,522	-	-	مجموع الدخل الشامل للسنة
-	(36,752)	36,752	-	المحول إلى الاحتياطي القانوني
<hr/>	<hr/>	<hr/>	<hr/>	
104,174,571	3,386,037	788,534	100,000,000	<b>في 31 ديسمبر 2009</b>
104,174,571	3,386,037	788,534	100,000,000	<b>في 1 يناير 2010</b>
(3,507,660)	(3,507,660)	-	-	مجموع الخسارة الشامل للسنة
<hr/>	<hr/>	<hr/>	<hr/>	
100,666,911	(121,623)	788,534	100,000,000	<b>في 31 ديسمبر 2010</b>

تشكل الإيضاحات المرفقة في الصفحات 27 إلى 51 جزءا مكملًا لهذه البيانات.

بنك الإجارة الأول ش.م.ب (مقفل)  
بيان التدفقات النقدية الموحد  
(جميع المبالغ بالدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

السنة المنتهية في 31 ديسمبر		إيضاح
2009	2010	
367,522	(3,507,660)	الأنشطة التشغيلية (خسارة)/ربح السنة
189,334	414,522	التسويات: الاستهلاك
(707,627)	(578,287)	دخل من أوراق مالية استثمارية متاحة للبيع
2,515	(603)	(ربح)/خسائر بيع ممتلكات ومعدات
65,328	-	خسائر بيع استثمارات
2,765,683	4,246,212	مخصص الإنخفاض في القيمة
2,682,755	574,184	
3,182,562	25,418,660	التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
262,367	(750,782)	الانخفاض في ذمم الإجارة التمويلية
(508,762)	(137,295)	(الزيادة)/الانخفاض في الموجودات الأخرى
594,008	312,778	الانخفاض في الذمم الدائنة والمطلوبات الأخرى
(160,087)	688,736	الزيادة في المبالغ المستحقة للبنوك
6,052,843	26,106,281	(الزيادة) / الانخفاض في المستحقات للأطراف ذات العلاقة صافي النقد المستخدم في العمليات
(344,934)	(1,603,509)	7 الأنشطة الاستثمارية شراء ممتلكات ومنشآت ومعدات
1,074	635	المحصل من بيع ممتلكات ومنشآت ومعدات
-	(230,300)	الاستحواذ على شركة تابعة مصنفة كمسألة للبيع
(250,000)	(675,000)	6 شراء أوراق مالية استثمارية متاحة للبيع
707,627	578,287	دخل محصل من أوراق مالية استثمارية متاحة للبيع
113,767	(1,929,887)	صافي النقد (المستخدم)/المحصل في الأنشطة الاستثمارية
17,957,500	40,000,000	الأنشطة التمويلية حصيلة الأموال المقترضة
(42,036,747)	(45,409,245)	مدفوعات للأموال المقترضة
(10,236,031)	(7,436,642)	الانخفاض في الودائع لدى البنوك
(34,315,278)	(12,845,887)	صافي النقد (المستخدم) في الأنشطة التمويلية
(28,148,667)	11,330,507	صافي الزيادة/(الانخفاض) في النقد وما في حكمه
34,967,112	6,818,445	النقد وما في حكمه في بداية السنة
6,818,445	18,148,952	النقد وما في حكمه في نهاية السنة
5,587,931	27,664,758	النقد وما في حكمه يتضمن: ودائع لدى البنوك
1,230,514	8,150,460	نقد وأرصدة لدى البنوك
-	6,407	9 النقد من العمليات قيد الإيقاف والمتاحة للبيع
6,818,445	35,821,625	ي طرح: ودائع لدى البنك تستحق بعد 3 أشهر
-	(17,672,673)	
6,818,445	18,148,952	

تشكل الإيضاحات المرفقة في الصفحات 27 إلى 51 جزءاً مكملاً لهذه البيانات.

**بنك الإجارة الأول ش.م.ب (مقفلة)**  
**الإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010**  
(جميع المبالغ بالدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

**1. التأسيس والنشاط الأساسي:**

تأسس بنك الإجارة الأول ش.م.ب (مقفلة) ("البنك") في مملكة البحرين كشركة مساهمة بحرينية مقفلة مسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة في مملكة البحرين بموجب سجل تجاري رقم 54236 في 2 أغسطس 2004. ويعمل البنك بموجب رخصة مصرفية بالجملة صادرة عن مصرف البحرين المركزي. العنوان المسجل للبنك ومقر أنشطته الأساسية هو برج أداكس ضاحية السيف، مملكة البحرين.

يتمثل النشاط الأساسي للبنك في الإجارة التمويلية والتشغيلية للمعدات، إدارة الموجودات وأنشطة التمويل التجاري في دول مجلس التعاون الخليجي ودول أخرى وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

**2. أهم السياسات المحاسبية المتبعة**

فيما يلي ملخص السياسات المحاسبية الرئيسية المتبعة في إعداد هذه البيانات المالية. هذه السياسات متطابقة في جميع السنوات المذكورة ما لم يشار خلاف ذلك.

**2.1 أساس الإعداد**

أعدت البيانات المالية للبنك وفقاً للمعايير الدولية المتبعة في إعداد التقارير المالية. والمصدرة عن المجلس الدولي للمعايير المحاسبية.

القوائم المالية تتضمن قائمة الدخل الشامل الموحد، الميزانية العمومية الموحدة، بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد، بيان التدفقات النقدية الموحد والإيضاحات الأخرى.

خلال أكتوبر 2010، عزم مجلس الإدارة على المضي قدماً مع الاقتراح المقدم من مؤسسة مالية للاستحواذ على أعمال وأصول ومطلوبات البنك في مقابل إصدار أسهم للمساهمين الحاليين في البنك. خلال ديسمبر 2010، حصل البنك على "عدم الممانعة من حيث المبدأ" من مصرف البحرين المركزي للمضي قدماً في الصفقة المقترحة و الخاضعة لموافقة المساهمين واستكمال الخطوات التنظيمية المختلفة. ومع ذلك، نتيجة لهذه الصفقة المحتملة هي أن البنك قد لا يستمر ككيان قانوني. وعلى الرغم من وجود شكوك على قدرة الكيان على الاستمرار كمنشأة عاملة، أعدت هذه البيانات المالية الموحدة على أساس الاستمرارية حيث أن عملية الصفقة لا تزال في مرحلة مبكرة.

بيان التدفقات النقدية الموحد يظهر التغير في النقد وما في حكمه الناشئ خلال الفترة من الأنشطة التشغيلية والأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية. النقد وما في حكمه يتضمن ودائع لدى البنوك مستحقة في أقل من 3 أشهر.

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية حددت باستخدام الطريقة الغير مباشرة. لذلك فان صافي الربح تم تعديله بالتسويات الغير نقدية ، مثل قياس الربح أو الخسارة ، التغير في المخصصات ، وكذلك التغير من الذمم والمطلوبات. بالإضافة إلى استبعاد كل الدخل والمصروفات من التعاملات النقدية المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية. التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية تم تحديدها باستخدام الطريقة المباشرة. يتم إحالة التدفق النقدي إلى فئات الاستثمار أو التمويل والذي يعتمد على نموذج إدارة الأعمال للبنك (نهج الإدارة).

إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة. كما يتطلب من الإدارة استخدام تقديراتها في إجراءات تطبيق السياسات المحاسبية للبنك. تم إيضاح المجالات التي تتضمن قدرأ كبيراً من الصعوبة أو إبداء الرأي، أو المجالات التي تعد فيها الفرضيات والتقديرات الهامة للبيانات المالية في الإيضاح رقم 4.

بنك الإجارة الأول ش.م.ب (مقفلة)  
الإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010  
(جميع المبالغ بالدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

2. أهم السياسات المحاسبية المتبعة (متابعة)

2.1 أساس الإعداد (يتبع)

السياسات المحاسبية متطابقة مع البيانات المالية السنوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009 فيما عدا المذكور أدناه.

(أ) المعايير والتعديلات والتفسيرات الخاصة بالمعايير وتتصل بعمليات المجموعة:

المعايير الجديدة والتعديلات التالية على المعايير إلزامية لأول مرة عن السنة المالية التي تبدأ 1 يناير 2010

- المعيار الدولي للتقارير المالية 3 (المعدل)، 'دمج الأعمال'، والتعديلات المترتبة على المعيار المحاسبي الدولي رقم 27 والبيانات المالية الموحدة و المنفصلة ' تكون فعالة لدمج الأعمال من تاريخ الاستحواذ أو بعد بداية الفترة المشمولة بالتقرير السنوي الأول في بداية أو بعد 1 يوليو 2009.

المعيار المعدل يواصل تطبيق طريقة اقتناء دمج الأعمال ولكن مع بعض التغييرات الهامة مقارنة مع المعيار الدولي للتقارير المالية 3. على سبيل المثال، يتم تسجيل جميع المدفوعات لشراء الأعمال بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء، مع مدفوعات تصنف كديون لاحقاً يتم إعادة قياسها من خلال بيان الدخل. هناك خيار على أساس استحواذ من استحواذ لقياس الحصة الغير مسيطرة في الشركة المدمجة سواء في القيمة العادلة أو في تقاسم الحصص الغير المسيطرة نسبياً من صافي أصول المستحوذ. جميع التكاليف المتعلقة بعمليات الاستحواذ تعامل كمصروفات.

كما اعتمدت المجموعة المعيار الدولي للتقارير المالية 3 (المعدل)، وهو مطلوب منها اعتماد معيار المحاسبة الدولي رقم 27 (المعدل)، 'البيانات المالية الموحدة منفصلة'، في نفس الوقت. المعيار المحاسبي الدولي رقم 27 (المعدل) يتطلب أن يتم تسجيل تأثيرات جميع المعاملات مع الحصص الغير مسيطرة في حقوق المساهمين إذا لم يكن هناك أي تغيير في السيطرة وهذه المعاملات لم تعد تؤدي إلى السمعة التجارية أو المكاسب والخسائر. و المعيار يحدد أيضاً المحاسبة عند فقدان السيطرة. أي حصة متبقية في الكيان يتم إعادة قياسها بالقيمة العادلة، ويتم إثبات الربح أو الخسارة في الأرباح أو الخسائر.

قامت الإدارة بتقييم أثر التعديلات أعلاه والتفسيرات للمعايير المنشورة للمعلومات المالية الموحدة وخلصت إلى أنها حالياً لن يكون لها تأثير على هذه المعلومات المالية المرحلية المجمعة.

(ب) المعايير والتعديلات والتفسيرات الخاصة بالمعايير هي إلزامية التطبيق لكنها لا تتصل بعمليات المجموعة:

المعايير الجديدة والتعديلات التالية على المعايير إلزامية للمجموعة عن السنة المالية التي تبدأ 1 يناير 2010 والفترات اللاحقة، ولكنها حالياً لا تتعلق بعمليات المجموعة.

- التفسير رقم 16، 'تطوق صافي الاستثمار في عملية أجنبية' (فعالة لفترات تبدأ 1 يوليو 2009).
- التفسير رقم 17 الصادر عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية، "توزيع الأصول غير النقدية على المالكين". (يسري على الفترات السنوية اعتباراً من 1 يوليو 2009).
- التفسير رقم 18 الصادر عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية، "نقل الأصول من العملاء". (يسري على الفترات السنوية اعتباراً من 1 يوليو 2009).
- التفسير رقم 9، 'إعادة تقييم المشتقات المدمجة والمعيار المحاسبي الدولي رقم 39، الأدوات المالية' (فعالة لفترات تبدأ 1 يوليو 2009).
- المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 (المعدل)، 'عرض البيانات المالية' توضيحات إضافية تتعلق بتسوية محتملة للمطلوبات من خلال إصدارات للملكية (اعتباراً من 1 يناير 2010).

بنك الإجارة الأول ش.م.ب (مقفلة)  
الإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010  
(جميع المبالغ بالدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

2. أهم السياسات المحاسبية المتبعة (متابعة)

2.1 أساس الإعداد (يتبع)

- المعيار المحاسبي الدولي رقم 36 (المعدل)، 'انخفاض قيمة الموجودات' المتعلقة توضيح أكبر وحدة توليد النقد (أو مجموعة من الوحدات) (اعتباراً من 1 يناير 2010).
- المعيار الدولي للتقارير المالية 2 (المعدل)، 'مجموعة معاملات تسوية دفع النقد على أساس الحصة' المتعلقة بالتوسع في توجيه التفسير رقم 11 (اعتباراً من 1 يناير 2010).
- المعيار الدولي للتقارير المالية 5 (المعدل)، 'الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها للبيع و العمليات قيد الإيقاف' (والتعديلات التابعة للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 1، 'اعتماد لأول مرة').
- (ج) المعايير والتعديلات والتفسيرات الخاصة بالمعايير الغير مفعلة وغير مطبقة من قبل المجموعة:  
المعايير الجديدة والتعديلات التالية على المعايير صادرة ولكن غير مفعلة وغير مطبقة من قبل المجموعة.
- المعيار المحاسبي الدولي رقم 24 المعدل (المعدل)، 'الافصاح للأطراف ذوي العلاقة' إلزامية للفترات التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2011.
- التفسير رقم 19، 'إطفاء المطلوبات المالية مع أدوات ملكية' (فعالة للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2010).
- 'تصنيف قضية حقوق' (تعديل المعيار المحاسبي الدولي رقم 32)، (فعالة لفترات تبدأ 1 فبراير 2010).
- 'الدفع المسبق للحد الأدنى من التمويل' (التعديلات على التفسير رقم 14) (فعالة لفترات تبدأ 1 يناير 2011).

قامت الإدارة بتقييم تأثير المعايير المذكورة أعلاه والتعديلات والتفسيرات على المعايير المنشورة على البيانات المالية الموحدة وخلصت إلى أنها إما حالياً ليست بذات الصلة على البيانات المالية الموحدة للمجموعة أو أنه لا يوجد أي تغييرات جوهرية متوقعة في السياسات المحاسبية أو الإفصاحات نتيجة لهذه التعديلات.

المعيار المحاسبي الدولي رقم 9 للتقارير المالية، 'الأدوات المالية جزء 1؛ تصنيف وقياس' (فعالة لفترات تبدأ 1 يناير 2013). وتنتظر الإدارة للأثار المترتبة على تطبيق المعيار وأثره على المجموعة وتوقيت تطبيقه من قبل المجموعة.

2.2 الدمج

الشركات التابعة هي تلك الشركات التي يسيطر عليها بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل البنك، حيث يتم تعريف السيطرة على أنها السلطة التي تحكم السياسات المالية والتشغيلية للشركة وذلك للحصول على منافع من أنشطتها. وفي العادة هذه السيطرة تثبت عندما يمتلك البنك، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر أكثر من 50 ٪ من حقوق التصويت أو حقوق التصويت المحتملة حالياً لرأس مال المنشأة. يتم دمج الكيانات ذوي الأغراض الخاصة حيث جوهر العلاقة هو أن تسيطر المجموعة على الكيانات ذوي الأغراض الخاصة. يتم دمج الشركات المكتسبة خلال سنة من التاريخ الذي يتم نقل السيطرة فيه إلى المجموعة، والشركات المجردة التابعة لها تكون مدرجة حتى التاريخ الذي تتحول من سيطرة المجموعة. يتم استبعاد الأرصدة المشتركة بين الشركات والمعاملات والدخل غير المحقق الناتج بالكامل. التغييرات في حصص الملكية في الشركات التابعة تحتسب كمعاملات في الأسهم في حالة حدوثها بالفعل بعد الحصول على السيطرة وإذا لم يسفر عن فقدان السيطرة.

بنك الإجارة الأول ش.م.ب (مقفلة)  
الإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010  
(جميع المبالغ بالدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

2. أهم السياسات المحاسبية المتبعة (متابعة)

2.3 قيد الإيرادات

يتم قيد إيراد الإيجار التمويلي خلال مدة الإيجار باستخدام طريقة صافي الاستثمارات التي تعكس معدل عائد دوري ثابت على القيمة المتبقية للإستثمار في الإجار التمويلي.

تقيد أرباح الودائع لدى المصارف على أساس الاستحقاق باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

يتم قيد دخل الرسوم والعمولات بشكل عام على أساس الاستحقاق عند تقديم الخدمة.

الرسوم الإدارية لإنشاء الإيجار المتعلقة بالأنشطة التمويلية يتم قيدها على فترة الإيجار و الرسوم الإدارية المتعلقة بالصندوق تحت الإدارة يتم قيدها على فترة تقديم الخدمة.

رسوم إعادة الهيكلة تؤجل وتقيد كتسوية إلى المعدل الفعال على الإيجار التمويلي.

رسوم تعويض الإضرار النقدية المحتسبة على الدفعة المتأخرة للإيجارات تقيد على الأساس النقدي عند التحقق.

2.4 تكاليف تمويلية

يتم قيد التكاليف التمويلية على قروض البنك على أساس الاستحقاق باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ضمن قائمة الدخل كتكاليف تمويلية.

طريقة معدل الفائدة الفعلي هي طريقة حساب إطفاء تكلفة موجودات مالية أو مطلوبات مالية وتوزيع إيرادات الفوائد أو تكاليف التمويل على الفترة المعنية. معدل الفائدة الفعلي وهو المعدل الذي يتم عنده تخفيض الدفعات النقدية المستقبلية المتوقعة أو المستلمة خلال الفترة المقدرة للأدوات المالية أو فترة اقصر لصافي القيمة الدفترية للموجودات أو الإلتزامات المالية.

2.5 أرباح الأسهم

يتم إحتساب أرباح الأسهم في بيان الدخل الشامل حينما يتأكد حق البنك في إستلامها.

2.6 المعاملات بالعملات الأجنبية

العملة الوظيفية و عملة العرض

يتم قياس مواد البيانات المالية باستخدام العملة الرئيسية للبيئة الإقتصادية والتي يتم تنفيذ العمليات والأنشطة فيها ("العملة الوظيفية"). يتم إعداد البيانات المالية بالدولار الأمريكي وهي العملة الوظيفية للبنك والعملة المستخدمة لعرض البيانات المالية.

العمليات و الأرصدة

يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة. يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وكذلك الناتجة عن تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية و المحولة باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ الميزانية ، ضمن بيان الدخل الشامل.

2.7 الموجودات المالية

يصنف البنك موجوداته المالية في الفئات التالية: ندم الإجارة التمويلية والأوراق المالية الاستثمارية المتاحة للبيع. وتحدد الإدارة تصنيف الاستثمارات عند قيدها الأولي.

**بنك الإجارة الأول ش.م.ب (مقفلة)**  
**الإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010**  
(جميع المبالغ بالدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

**2. أهم السياسات المحاسبية المتبعة (متابعة)**

**2.7 الموجودات المالية (يتبع)**

**أ) ذم الإجارة التمويلية**

تعتبر ذم الإجارة التمويلية موجودات مالية "غير مشتقة" ذات مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد وهي غير مدرجة في الأسواق الناشطة، ويستثنى من ذلك: (أ) ما يتم تحده عند القيد الأولي كموجودات متاحة للبيع، أو (ب) تلك التي قد لا يسترد مالها جزءاً جوهرياً من استثماراتها الأولية، لأي سبب عدا تدهور القيمة الائتمانية.

ذم الإجارة التمويلية تقيم على التكلفة المستهلكة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. عندما يتم حيازة الموجودات بموجب الإجارة التمويلية يتم قيد القيمة الحالية لأقساط الإيجار كذم (باستثناء تلك المتصلة بمساهمات الطرف الثالث). أما الفرق بين إجمالي الذم والقيمة الحالية للذم فيتم قيده كدخلاً تمويلياً غير مكتسب.

**ب) الأوراق المالية الاستثمارية المتاحة للبيع**

الأوراق المالية الاستثمارية المتاحة للبيع هي تلك الاستثمارات المقنتاة لأجل غير محدد، والتي قد تباع لتلبية متطلبات السيولة أو لمواجهة تغيرات أسعار الفائدة أو أسعار الصرف. هذه الأصول تقيد بقيمة التكلفة وقت الشراء.

أما عمليات الشراء والبيع العادية للأوراق المالية الاستثمارية المتاحة للبيع فتقيد في تاريخ العملية وهو التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء الأصل أو بيعه.

وتقيد الأوراق المالية الاستثمارية المتاحة للبيع وقت الشراء بسعر التكلفة مضافاً إليها تكاليف الصفقات لجميع هذه الموجودات المالية غير المسجلة بالقيمة العادلة كبيع أو خسارة. ويتم عكس قيد الأوراق المالية الاستثمارية المتاحة للبيع عندما تنتهي صلاحية حقوق الحصول على التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما يتنازل البنك عن قدر كبير من مخاطر وعوائد الملكية.

ولاحقا يتم تسجيل الأوراق المالية الاستثمارية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة إلا إذا كان من غير الممكن تحديد قيمتها العادلة بصورة يمكن الوثوق بها، فيتم تسجيلها بقيمة التكلفة. كما تسجل ذم الإجارة التمويلية بالقيمة المطفأة وفق طريقة معدل الفائدة الفعلي. وتثبت الأرباح والخسائر الناشئة عن التغيرات في القيمة العادلة على الأوراق المالية الاستثمارية المتاحة للبيع مباشرة في حقوق المساهمين إلى حين ينتهي إثبات الموجود المالي أو عند انخفاض قيمته. وعندئذٍ، يتم قيد الأرباح أو الخسائر المتراكمة المثبتة سابقاً في حقوق المساهمين كأرباح أو خسائر في بيان الدخل. وبالرغم من ذلك يتم إثبات الفوائد المحسوبة بطريقة معدل الفائدة الفعلي وأرباح وخسائر صرف العملات من الموجودات النقدية المصنفة ضمن فئة الأوراق المالية الاستثمارية المتاحة للبيع في بيان الدخل.

يتم احتساب القيمة العادلة للاستثمارات المدرجة في أسواق الأوراق المالية النشطة بالرجوع إلى الأسعار المدرجة في تلك الأسواق وإذا لم يتوفر سوق تداول نشط لأي من الموجودات المالية، فإن البنك يعتمد القيمة العادلة باستخدام تقنيات التقييم. وهذا يشمل استخدام المعاملات التجارية التي تتم في ظروف العمل الاعتيادية وتحليل التدفق النقدي المخصوم، وغيرها من تقنيات التقييم المتداولة من قبل المشاركين. الربح والخسارة الناتجة من التغير في القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية المتاحة للبيع تقيد مباشرة في بيان الدخل الشامل، إلا إذا كان الأصل المالي معطوب. في هذا الوقت، الربح والخسارة المجمع مسبقاً في حقوق المساهمين تقيد في بيان الدخل الشامل. مع ذلك، الفائدة المحسوبة باستخدام معدل الفائدة الفعلي وربح وخسارة العملات الأجنبية على الأصول المالية المصنفة متاحة للبيع تقيد في بيان الدخل الشامل.

القيمة العادلة للاستثمارات المدرجة في السوق المالية النشطة مبني على السعر المعروف حالياً. في حالة عدم وجود سوق مالية نشطة لأي من الموجودات المالية فإن البنك يعتمد القيمة العادلة باستخدام تقنيات التقييم. وهذا يشمل استخدام المعاملات التجارية التي تتم في ظروف العمل الاعتيادية وتحليل التدفق النقدي المخصوم، وغيرها من تقنيات التقييم المتداولة من قبل المشاركين. كما يقوم البنك أيضاً بالرجوع إلى عمليات التقييم التي يقوم بها مديرو الاستثمار في تحديد القيمة العادلة لبعض الأصول المالية الغير مدرجة في السوق النشطة. في حالة عدم إعطاء أي من هذه التقنيات تقييم عادل و موثوق، فإن الأوراق المالية الاستثمارية المتاحة للبيع تظهر بقيمة التكلفة مطروحاً منها أي انخفاض في القيمة.

**بنك الإجارة الأول ش.م.ب (مقفلة)**  
**الإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010**  
(جميع المبالغ بالدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

**2. أهم السياسات المحاسبية المتبعة (متابعة)**

**2.8 ممتلكات و معدات**

يتم إظهار الممتلكات والمعدات بقيمة التكلفة مطروحاً منها مخصص الاستهلاك المتراكم. وتشمل التكلفة المصروفات المباشرة لعملية حيازة هذه الموجودات يتم احتساب المخصص اللازم بطريقة القسط الثابت لإستهلاك تكلفة هذه الموجودات على أعمارها الإنتاجية المقدرة ما بين سنة إلى خمس سنوات.

وتضاف التكاليف الناشئة لاحقاً إلى القيمة الدفترية أو قيدها كأصل منفصل حسب الأنسب. وتحصل الإضافة فقط في حالة وجود فرصة للبنك للحصول على عوائد إقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل وإمكانية قياس تكلفته على نحو موثوق. ويتم في تاريخ الميزانية العمومية مراجعة القيمة المتبقية للموجود وعمره الإنتاجي وتعديل إذا ما دعت الضرورة.

أما بالنسبة للموجودات التي يتم إطفائها فيتم مراجعتها للتأكد من عدم إنخفاض قيمتها عندما يشير أي حدث أو تغير في الظروف المحيطة بتلك الموجودات إلى أن قيمتها الدفترية قد لا يكون من الممكن تحقيقها فحينئذ يتم وبصورة فورية.

تخفيض القيمة الدفترية للأصل المعني لمستوى القيمة الممكن استعادتها. المبلغ الممكن إسترداده هو أعلى قيمة عادلة للأصل بعد إستبعاد تكلفة البيع وقيمة الاستخدام.

وتحدد المكاسب والخسائر على الموجودات الثابتة عند بيعها بمقارنة عائدات البيع مع القيمة الدفترية. وتحمل هذه المكاسب أو الخسائر على بند الإيرادات الأخرى ضمن بيان الدخل الشامل.

**2.9 المخصصات**

تقيد المخصصات عندما يكون على البنك التزاماً فعلياً أو حكماً ناشئاً عن أحداث سابقة، وقد يتطلب تسوية الالتزام أحداث تدفقات نقدية ووضع تقديرات للمبالغ اللازمة.

**2.10 مزايا الموظفين**

يتم احتساب مزايا الموظفين ومستحقاتهم من الإجازات السنوية والعطلات وتذاكر السفر الجوي وغيرها من المزايا قصيرة الأجل وقت استحقاقها للموظفين. ويساهم البنك بنظام التأمين للمواطنين البحرينيين المدار من قبل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في مملكة البحرين. هذا النظام هو برنامج تقاعدي محدد القسط تحمل مساهمات البنك فيه على قائمة الدخل الشامل في السنة ذات العلاقة. وبموجب هذا النظام يلتزم البنك قانونياً وحكماً بدفع المساهمات وقت استحقاقها ولا يلتزم البنك بدفع أي التزامات عن مزايا مستقبلية.

ويحصل الموظفون الأجانب في البنك على تعويض نهاية خدمة بموجب أحكام قانون العمل البحريني. ويحسب البنك مطلوباته الخاصة بذلك على أساس سنوي باستخدام التقنيات الاكتوارية.

**2.11 الانخفاض في قيمة ذمم الإجارة**

يتكون مخصص الانخفاض في القيمة إذا كان هناك دليل موضوعي بأن البنك لن يكون قادراً على تحصيل المبالغ المستحقة له بموجب أحكام عقد الإجارة الأصلي. إن المبلغ المخصص هو الفرق ما بين القيمة الدفترية عند اعتبار مبلغ الإيجار مشكوكاً في تحصيله والمبلغ المتوقع استرداده، وهو القيمة الحالية للعائدات المتوقعة الناتجة عن بيع الموجودات المؤجرة مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي إضافة إلى أي مبلغ مسترد عبر الدعاوى القضائية أو المفاوضات المباشرة مع المستأجر.

**2.12 الانخفاض في قيمة الأوراق المالية الاستثمارية المتاحة للبيع**

يتكون مخصص الانخفاض في القيمة إذا كان هناك دليل موضوعي بأن البنك لن يكون قادراً على تحصيل المبالغ المستحقة له بموجب أحكام عقد الاستثمار. إن المبلغ المخصص هو الفرق ما بين القيمة الدفترية عند اعتبار مبلغ الاستثمار مشكوكاً في تحصيله والمبلغ المتوقع استرداده.

**بنك الإجارة الأول ش.م.ب (مقفلة)**  
**الإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010**  
(جميع المبالغ بالدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

**2. أهم السياسات المحاسبية المتبعة (متابعة)**

**2.13 رأس المال**

**مصاريق إصدار الأسهم**

تظهر التكاليف الإضافية الناجمة عن إصدار الأسهم الجديدة أو خيارات الأسهم أو استحواذ الشركات صافية من الضرائب في بند حقوق المساهمين كإقتطاع من العائدات.

**أرباح الأسهم العادية**

يتم احتساب أرباح الأسهم العادية ضمن بند حقوق المساهمين في الفترة التي يتم المصادقة عليها من قبل المساهمين. وتعالج التوزيعات التي يعلن عنها بعد تاريخ الميزانية العمومية في الإيضاحات الخاصة بالأحداث اللاحقة.

**2.14 الأنشطة الائتمانية**

يقوم البنك بعمليات ائتمانية أخرى ينجم عنها حيازة موجودات لصالح أطراف أخرى. لا يتم إظهار هذه الموجودات والمدخول منها ضمن البيانات المالية، على اعتبار أنها ليست موجودات للبنك.

**2.15 النقد وما في حكمه**

لأغراض بيان التدفقات النقدية، يتكون النقد وما في حكمه من النقد والأرصدة لدى البنوك والودائع لدى البنوك ذات فترات إستحقاق التي لا تزيد عن ثلاثة أشهر.

**3. إدارة المخاطرة المالية**

**عوامل المخاطرة المالية**

يتعرض البنك في عملياته للعديد من المخاطر المالية، مما يوجب عليه القيام بأعمال التحليل والتقييم وقبول وإدارة درجة ما من المخاطرة أو مجموعة من المخاطر. إن تحمل المخاطرة هو من طبيعة العمل المالي وتعتبر المخاطر التشغيلية نتيجة حتمية لمزاولة العمل. وبالتالي فإن البنك يهدف إلى تحقيق توازن مقبول بين عنصرى العائد والمخاطرة والحد من الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك.

كما تهدف السياسات التي يتبعها البنك في إدارة المخاطرة إلى الوقوف على هذه المخاطر وتحليلها ووضع حدود وضوابط المخاطرة المناسبة، والرقابة على المخاطرة والالتزام بالحدود الموضوعية بالاستفادة من أحدث أنظمة المعلومات المتاحة. ويعمل البنك على مراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر تجاوباً مع التغييرات التي تشهدها الأسواق والمنتجات وأفضل الممارسات.

وتضطلع الإدارة العليا بإدارة المخاطرة بموجب السياسات التي يقرها مجلس الإدارة. وتكون الإدارة العليا مسؤولة عن المراجعة المستقلة لإدارة المخاطرة وبيئة العملية الرقابية. أما أهم أشكال المخاطرة فهي: المخاطرة الائتمانية وتركز المخاطرة والمخاطرة السوقية ومخاطرة السيولة. وتشمل المخاطرة السوقية مخاطرة سعر الصرف ومخاطرة سعر الفائدة والمخاطرة السعرية.

**ضبط المخاطرة**

إن الإدارة العليا مسؤولة عن التحقق من مراعاة مبادئ المخاطرة وسياساتها وحدودها داخل البنك وعن إدارة موجودات البنك ومطلوباته ومجمل الهيكل التمويلي. كما أن الإدارة العليا تعتبر مسؤولة عن التمويل ومخاطر السيولة في البنك.

**التدقيق الداخلي**

يتم مراجعة عمليات إدارة المخاطرة في البنك على أساس سنوي من قبل إدارة التدقيق الداخلي التابعة لإحدى الأطراف ذات العلاقة (بنك الإثمار) الذي يتحقق من كفاية الإجراءات ومن إلتزام البنك بهذه الإجراءات. ويناقد المدقق الداخلي نتائج عمليات التقييم مع الإدارة ويرفع تقريراً بالنتائج والتوصيات التي توصل إليها إلى لجنة المراجعة والمخاطر في البنك.

**بنك الإجارة الأول ش.م.ب (مقفلة)**  
**الإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010**  
 (جميع المبالغ بالدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

**3. إدارة المخاطرة المالية (يتبع)**

**3.1 مخاطرة الائتمان وتركز المخاطرة**

**3.1.1 قياس مخاطرة الائتمان**

يتعرض البنك لمخاطرة الائتمان التي تتمثل في الخسائر المالية والتي قد يسببها الطرف الآخر للبنك بتخلفه عن إنجاز التزامه. الموجودات المالية التي تعرض البنك لتركيز المخاطر الائتمانية تضم أساساً الأرصدة لدى المصارف والودائع الثابتة لدى المصارف وضم الإجارة التمويلية.

**3.1.2 ضبط مستوى المخاطرة وسياسات الحد من المخاطرة**

يدير البنك حدود وضوابط تركيز عنصر المخاطرة كلما تم تحديدها. وفي سياق العمل العادي، يودع البنك ودائع هامة لدى مصارف ومؤسسات مالية ذات تصنيف ائتماني عالي. ويقسم البنك مستويات المخاطرة الائتمانية التي يتحملها من خلال وضع حدود على حجم المخاطرة المقبولة من عميل واحد أو مجموعة من العملاء ومن القطاعات الجغرافية والصناعية. كما يراقب البنك هذه المخاطر بشكل دوري حيث تتم المراجعة بشكل سنوي أو على فترات متتالية حسبما تستدعيه الحاجة. كما يدير البنك المخاطرة الائتمانية من خلال التحليل الدائم لقدرة الأطراف الأخرى الحالية والمستقبلية على تنفيذ التزاماتهم في دفع الأرباح وأصل رأس المال وبتعديل تلك الحدود حسب مقتضيات الحاجة. كما أن البنك يحتفظ بحق ملكية جميع الموجودات المؤجرة وهو مخول قانوناً باسترجاع الموجودات في حالة تخلف العميل عن سداد الدفعات المستحقة.

**3.1.3 أقصى مستوى التعرض لتركيز مخاطرة الائتمان**

يتم إدارة تركيز المخاطر حسب العميل أو الطرف الآخر. وقد بلغ أقصى حد للمخاطرة الائتمانية للعميل أو الطرف الثالث كما هو في 31 ديسمبر 2010 مبلغ 29 مليون دولار أمريكي (17 مليون دولار أمريكي كما هو في 31 ديسمبر 2009). تقع معظم موجودات البنك المالية في منطقة الشرق الأوسط.

**3.1.4 أقصى مستوى التعرض لمخاطر الائتمان بدون ضمانات**

يلخص الجدول التالي أقصى مستويات المخاطرة الائتمانية بحسب كل عنصر من عناصر الميزانية العمومية. ويبين هذا الحد بقيمته الإجمالية قبل أثر تخفيض المخاطرة باستخدام أسلوب القيمة الصافية أو اتفاقيات الضمانات.

الحد الأقصى للتعرض		إيضاحات
2009	2010	
1,230,514	8,150,460	نقد وأرصدة لدى البنوك
15,823,962	27,664,758	ودائع لدى البنوك
116,606,303	86,941,431	5 ذم الإجارة التمويلية
		مجموع التعرض للمخاطر – الائتمانية بنود
133,660,779	122,756,649	ضمن الميزانية
-	2,300,000	18 الالتزامات التأجيرية – بنود خارج الميزانية

بنك الإجارة الأول ش.م.ب (مقفلة)  
الإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010  
(جميع المبالغ بالدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

3. إدارة المخاطرة المالية (متابعة)

3.1.5 تركيز مخاطر الأصول المالية للتعرض لمخاطرة الائتمان

(أ) القطاع الجغرافي  
الجدول التالي يفصل الائتماني على القيمة العادلة، المصنف حسب الإقليم الجغرافي بتاريخ 31 ديسمبر 2010.

31 ديسمبر 2010					
المجموع	أخرى	دول الخليج الأخرى	البحرين	الإمارات العربية المتحدة	الأصول
8,150,460	-	-	6,962,235	1,188,225	النقد وأرصدة لدى البنوك
27,664,758	-	-	27,664,758	-	ودائع لدى البنوك
86,941,431	3,593,974	23,637,549	11,184,607	48,525,301	ذمم الإجارة التمويلية
122,756,649	3,593,974	23,637,549	45,811,600	49,713,526	المجموع

التعرض للمخاطر الائتمانية المتعلقة بالبند خارج الميزانية كالتالي:

31 ديسمبر 2010					
المجموع	أخرى	دول الخليج الأخرى	البحرين	الإمارات العربية المتحدة	الالتزامات
2,300,000	-	2,300,000	-	-	
2,300,000	-	2,300,000	-	-	المجموع

الجدول التالي يفصل الائتماني على القيمة العادلة، المصنف حسب الإقليم الجغرافي بتاريخ 31 ديسمبر 2009

31 ديسمبر 2009					
المجموع	أخرى	دول الخليج الأخرى	البحرين	الإمارات العربية المتحدة	الأصول
1,230,514	-	-	1,009,377	221,137	النقد وأرصدة لدى البنوك
15,823,962	-	-	15,823,962	-	ودائع لدى البنوك
116,606,303	7,525,425	25,034,724	16,896,556	67,149,598	ذمم الإجارة التمويلية
133,660,779	7,525,425	25,034,724	33,729,895	67,370,735	المجموع

بتاريخ 31 ديسمبر 2009، لا توجد بنود خارج الميزانية.

بنك الإجارة الأول ش.م.ب (مقفلة)  
الإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010  
(جميع المبالغ بالدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

3. إدارة المخاطرة المالية (متابعة)

3.1.5 تركيز مخاطر الأصول المالية للتعرض لمخاطرة الائتمان (يتبع)

(ب) القطاعات الصناعية

الجدول التالي يفصل التعرض الائتماني على القيمة العادلة، المصنف حسب القطاع الصناعي بتاريخ 31 ديسمبر 2010

31 ديسمبر 2010							
المجموع	أخرى	العقار	الصحة	الطباعة	الصناعة	الإتشاءات	الأصول
8,150,460	8,150,460	-	-	-	-	-	النقد وأرصدة لدى البنوك
27,664,758	27,664,758	-	-	-	-	-	ودائع لدى البنوك
86,941,431	19,788,497	2,995,322	5,680,023	7,324,550	12,282,394	38,870,645	ذمم الإجارة التمويلية
122,756,649	55,603,715	2,995,322	5,680,023	7,324,550	12,282,394	38,870,645	المجموع

التعرض للمخاطر الائتمانية المتعلقة بالبند خارج الميزانية كالتالي:

31 ديسمبر 2010							
المجموع	أخرى	العقار	الصحة	الطباعة	الصناعة	الإتشاءات	الالتزامات
2,300,000	2,300,000	-	-	-	-	-	-
2,300,000	2,300,000	-	-	-	-	-	المجموع

الجدول التالي يفصل التعرض الائتماني على القيمة العادلة، المصنف حسب القطاع الصناعي بتاريخ 31 ديسمبر 2009.

31 ديسمبر 2009							
المجموع	أخرى	العقار	الصحة	الطباعة	الصناعة	الإتشاءات	الأصول
1,230,514	1,230,514	-	-	-	-	-	النقد وأرصدة لدى البنوك
15,823,962	15,823,962	-	-	-	-	-	ودائع لدى البنوك
116,606,303	18,877,713	3,646,833	7,843,779	11,401,582	26,753,648	48,082,748	ذمم الإجارة التمويلية
133,660,779	35,932,189	3,646,833	7,843,779	11,401,582	26,753,648	48,082,748	المجموع

بتاريخ 31 ديسمبر 2009، لا توجد بنود خارج الميزانية.

بنك الإجارة الأول ش. م. ب (مقفلتة)  
الإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010  
(جميع المبالغ بالدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

3. إدارة المخاطرة المالية (متابعة)

3.1.6 الجودة الائتمانية لكل من فئات الموجودات المالية

بلغ مجموع الموجودات المالية منخفضة القيمة للبنك 29,290,408 دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2010 (في 31 ديسمبر 2009: 23,839,132 دولار أمريكي). تم احتساب مبلغ وقدره 3,930,050 دولار أمريكي كمخصص للانخفاض في القيمة (2009: 2,177,447 دولار أمريكي) وذلك للموجودات المنخفضة القيمة. إن ذمم الإجارة المستحقة منذ 90 يوماً لا يتم اعتبارها منخفضة القيمة إلا إذا وجدت معلومات تدل على ذلك. الجدول التالي يلخص الموجودات المالية المستحقة منذ أجل ولكنها غير منخفضة القيمة:

31 ديسمبر 2010					
المجموع	أكثر من 6 أشهر	أقل من 6 أشهر	أكثر من 3 أشهر وأقل من 6 أشهر	حتى ثلاثة أشهر	
29,080,852	-	-	-	29,080,852	ذمم إجارة تمويلية غير متأخر أو منخفض القيمة
32,500,221	6,787,448	1,509,164	24,203,609	-	متأخر وليس منخفض القيمة
29,290,408	28,973,131	317,277	-	-	منخفض القيمة
90,871,481	35,760,579	1,826,441	53,284,461	-	الإجمالي
(3,930,050)					يطرح: مخصص الانخفاض في القيمة
86,941,431					الصافي
31 ديسمبر 2009					
المجموع	أكثر من 6 أشهر	أقل من 6 أشهر	أكثر من 3 أشهر وأقل من 6 أشهر	حتى ثلاثة أشهر	
75,827,855	-	-	-	75,827,855	ذمم إجارة تمويلية غير متأخر أو منخفض القيمة
16,939,316	3,624,068	13,315,248	-	-	متأخر وليس منخفض القيمة
26,016,579	26,016,579	-	-	-	منخفض القيمة
118,783,750	29,640,647	13,315,248	75,827,855	-	إجمالي
(2,177,447)					يطرح: مخصص الانخفاض في القيمة
116,606,303					الصافي

الجدول التالي يقدم تحليل للأصول المالية بواسطة مصنف خارجي معين بتاريخ 31 ديسمبر 2010 و 2009:

31 ديسمبر 2010

التقيد وأرصدة لدى البنوك				
المجموع	ذمم الإجارة التمويلية	ودائع لدى البنوك	بنوك	
7,188,666	-	-	7,188,666	أ
-	-	-	-	ب+
115,567,983	86,941,431	27,664,758	961,794	غير مصنف
122,756,649	86,941,431	27,664,758	8,150,460	المجموع

بنك الإجارة الأول ش.م.ب (مقفلة)  
الإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010  
(جميع المبالغ بالدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

### 3. إدارة المخاطرة المالية (يتبع)

#### 3.1.6 الجودة الائتمانية لكل من فئات الموجودات المالية (يتبع)

31 ديسمبر 2009

		النقد وأرصدة لدى البنوك		ذمم الإجارة التمويلية المجموع	
أ	539,013	-	-	539,013	
ب+	691,501	15,823,962	-	16,515,463	
غير مصنف	-	-	116,606,303	116,606,303	
المجموع	1,230,514	15,823,962	116,606,303	133,660,779	

#### 3.2 مخاطر السوق

يتعرض البنك لمخاطر السوق وهي المخاطر الناجمة عن تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية بسبب التغيرات في أسعار السوق. وتنشأ مخاطر السوق عن "المراكز المفتوحة" في أسعار الفائدة والصراف الأجنبي ومنتجات الأسهم وجميعها يتعرض لحركة السوق العامة والخاصة والتغيرات في مستوى تقلب معدلات أو أسعار السوق مثل أسعار الفائدة وهوامش الائتمان ومعدلات الصراف الأجنبي وأسعار الأسهم.

##### 3.2.1 مخاطر الأسعار

لا يتعرض البنك إلى درجة تذكر من مخاطر الأسعار كما في 31 ديسمبر 2010 و31 ديسمبر 2009. كل استثمارات البنك في استثمارات الأوراق المالية المتاحة للبيع غير مدرجة ومقيمة بسعر التكلفة مطروحاً منها أي انخفاض للقيمة.

##### 3.2.2 مخاطر العملة

يتعرض البنك لمخاطر العملات الناشئة عن تغير أسعار الصرف فيما يتعلق باستثماره في بيناكل القابضة المحدودة والبالغ 5,118,843 دولار أمريكي بما يعادل 2,500,000 جنيه إسترليني.

##### 3.2.3 إدارة مخاطر سعر الفائدة

يتعرض البنك لآثار التقلبات في أسعار الفائدة السائدة على التدفقات النقدية. ويعتمد مجلس الإدارة حدوداً للمخاطرة ويراقب مستوى عدم التطابق في إعادة تسعير معدل الفائدة الذي يمكن أن يواجهه البنك.

وفي السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010، لو أن أسعار الفائدة على صافي الموجودات المدرة للفوائد ارتفعت أو انخفضت بمقدار 100 نقطة أساس مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة لكان الأثر على النتائج وحقوق المساهمين على النحو التالي:

الأثر على النتائج و حقوق المساهمين في البنك	
31 ديسمبر 2010	31 ديسمبر 2009
184,905 ±	134,143 ±

تغيرات ± 100 نقطة أساس في معدلات الفائدة:

أما الموجودات والمطلوبات الأخرى للبنك فتخضع لمعدلات فائدة ثابتة وبالتالي هي غير معرضة لتقلبات أسعار الفائدة.

بنك الإجارة الأول ش.م.ب (مقفلة)  
الإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010  
(جميع المبالغ بالدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

3. إدارة المخاطرة المالية (يتبع)

3.2 مخاطر السوق (يتبع)

3.2.3 إدارة مخاطر سعر الفائدة (يتبع)

الجدول التالي يلخص تعرض البنك لمخاطرة سعر الفائدة. ويشمل الأدوات المالية للبنك المصنفة على أساس تاريخ إعادة التسعير التعاقدية أو تاريخ الاستحقاق أيهما يستحق أولاً:  
2010

المجموع	حسابات لا تتأثر بتغيرات سعر الفائدة	حسابات تتأثر بتغيرات سعر الفائدة			شهر واحد	
		5-1 سنوات	12-3 شهراً	3-1 أشهر		
8,150,460	8,150,460	-	-	-	-	نقد وأرصدة لدى البنوك
27,664,758	-	-	12,600,000	5,072,673	9,992,085	ودائع لدى البنوك
86,941,431	-	39,761,557	28,675,141	8,149,548	10,355,185	ذمم الإجارة التمويلية
20,796,950	20,796,950	-	-	-	-	أوراق مالية استثمارية متاحة للبيع
2,607,043	2,607,043	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات
1,303,150	1,303,150	-	-	-	-	موجودات أخرى
71,434	71,434	-	-	-	-	موجودات المجموعة المستبعدة المصنفة كموجودات متاحة للبيع
147,535,226	32,929,037	39,761,557	41,275,141	13,222,221	20,347,270	مجموع الموجودات
664,333	664,333	-	-	-	-	الذمم الدائنة والمطلوبات الأخرى
27,585,394	-	-	21,818,182	2,727,273	3,039,939	مبالغ مستحقة للبنوك
18,080,410	205,098	-	17,875,312	-	-	مستحقات الأطراف ذات العلاقة
538,178	538,178	-	-	-	-	مطلوبات المجموعة المستبعدة المصنفة كمطلوبات متاحة للبيع
46,868,315	1,407,609	-	39,693,494	2,727,273	3,039,939	مجموع المطلوبات
		39,761,557	1,581,647	10,494,948	17,307,331	الفرق من إعادة تسعير الفائدة

بنك الإجارة الأول ش.م.ب (مقفلة)  
الإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010  
(جميع المبالغ بالدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

3. إدارة المخاطرة المالية (يتبع)

3.2 مخاطر السوق (يتبع)

3.2.3 إدارة مخاطر سعر الفائدة (يتبع)

2009

المجموع	حسابات لا تتأثر بتغيرات سعر الفائدة	حسابات تتأثر بتغيرات سعر الفائدة			شهر واحد	
		5-1 سنوات	12-3 شهراً	3-1 أشهر		
1,230,514	1,230,514	-	-	-	-	نقد وأرصدة لدى البنوك
15,823,962	-	-	10,236,031	5,587,931	-	ودائع لدى البنوك
116,606,303	-	71,242,873	32,159,938	7,511,515	5,691,977	ذمم الإجارة التمويلية
20,121,950	20,121,950	-	-	-	-	أوراق مالية استثمارية متاحة للبيع
1,252,776	1,252,776	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات
552,368	552,368	-	-	-	-	موجودات أخرى
155,587,873	23,157,608	71,242,873	42,395,969	13,099,446	5,691,977	مجموع الموجودات
801,628	801,628	-	-	-	-	الذمم الدائنة والمطلوبات الأخرى
20,918,097	-	5,454,546	13,412,045	2,051,506	-	مبالغ مستحقة للبنوك
29,693,577	54,500	16,670,963	2,324,739	10,223,879	419,496	مستحقات الأطراف ذات العلاقة
51,413,302	856,128	22,125,509	15,736,784	12,275,385	419,496	مجموع المطلوبات
		49,117,364	26,659,185	824,061	5,272,481	الفرق من إعادة تسعير الفائدة

**بنك الإجارة الأول ش.م.ب (مقفلة)**  
**الإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010**  
 (جميع المبالغ بالدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

**3. إدارة المخاطرة المالية (يتبع)**

**3.3 مخاطر السيولة**

هي المخاطر الناشئة عن عجز البنك على الوفاء بالتزامات الدفع المترتبة على مطلوباته المالية عند استحقاقها. وقد ينتج عن ذلك عدم القدرة على الوفاء بالتزامات وقت استحقاقها. ولحد من هذه المخاطرة قامت الإدارة بعمل ترتيبات لبعض مصادر التمويل التي تتمتع بمقومات التنوع المعقول. حصل البنك خلال السنة على تسهيلات بنكية من عدد من مؤسسات مالية وخصوصاً المؤسسات ذات العلاقة. ويراقب البنك التدفقات النقدية المستقبلية والسيولة بشكل منظم.

**3.3.1 التدفقات النقدية غير المشتقة**

الجدول التالي يبين التدفقات النقدية غير المشتقة المستحقة الأداء على البنك في المدة الباقية من فترات الاستحقاق التعاقدية في تاريخ الميزانية العمومية. إن المبالغ المفصّل عنها في الجدول هي التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصصة حيث يدير البنك مخاطر السيولة الملازمة التي هي من جوهر هذه التدفقات على أساس التدفقات النقدية المتوقعة غير المخصصة:

<b>2010</b>					
شهر واحد	3-1 أشهر	12-3 شهراً	أكثر من سنة	المجموع	
243,593	17,577	403,163	-	664,333	مطلوبات ذمم دائنة ومطلوبات أخرى
3,366,818	3,015,854	22,990,565	-	29,373,237	مبالغ مستحقة للبنوك مستحقات الأطراف ذات العلاقة
7,250	-	19,971,170	-	19,978,420	
3,617,661	3,033,431	43,364,898	-	50,015,990	مجموع المطلوبات
29,900,852	26,982,188	40,402,503	72,175,791	169,461,334	مجموع الأصول
<b>2009</b>					
شهر واحد	3-1 أشهر	12-3 شهراً	أكثر من سنة	المجموع	
101,761	62,627	217,855	419,385	801,628	مطلوبات ذمم دائنة ومطلوبات أخرى
-	2,513,569	14,023,844	5,571,708	22,109,121	مبالغ مستحقة للبنوك مستحقات الأطراف ذات العلاقة
463,388	10,511,429	3,311,745	18,568,973	32,855,535	مجموع المطلوبات
565,149	13,087,625	17,553,444	24,560,066	55,766,284	
8,040,855	15,725,736	53,943,314	106,883,856	184,593,761	مجموع الأصول

**3.3.2 عملية إدارة مخاطر السيولة**

- تشمل عملية إدارة مخاطر السيولة والتي ينفذها البنك تحت إشراف الإدارة العليا على ما يلي:
- تمويل العمليات اليومية، وتتم إدارته بالرقابة على التدفقات النقدية المستقبلية على ضمان إمكانية الوفاء بالمستحقات.
  - بناء محفظة من ذمم الإجارة التمويلية و التي يمكن تسهيلها بسهولة عند الحاجة الطارئة للتدفقات النقدية.
  - إدارة تركيز استحقاقات الديون المستحقة في المستقبل.

بنك الإجارة الأول ش.م.ب (مقفلة)  
الإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010  
(جميع المبالغ بالدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

3. إدارة المخاطرة المالية (يتبع)

3.3 مخاطر السيولة (يتبع)

3.3.3 منهج التمويل

تتم مراجعة مصادر السيولة على أساس منتظم من قبل الإدارة العليا للحفاظ على موجبات التنوع.

3.4 القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

لا يوجد اختلاف جوهري بين القيمة العادلة المقدرة لموجودات ومطلوبات البنك الأخرى و ما بين القيمة الدفترية.

3.5 إدارة رأس المال

يهدف البنك في إدارة رأس ماله المكون من حقوق المساهمين، للحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تعزز تطوير عملياته والوفاء بمتطلبات كفاية رأس المال كما يحددها مصرف البحرين المركزي. وفي سبيل تحقيق ذلك، قدم مساهمي البنك رأس مال إضافي لتلبية متطلبات عمليات البنك وكذلك لم يقم البنك بتوزيع أي أرباح نقدية منذ تأسيسه.

3.6 الأدوات المالية حسب الفئة

الجدول التالي يلخص انكشاف البنك للتصنيفات مثل القروض والذمم والاستثمارات المتاحة للبيع.

2010

الأصول	استثمارات متاحة	
	للبيع	المجموع
النقد والحسابات في البنوك	-	8,150,460
الودائع لدى البنوك	-	27,664,758
ذمم الإجارة التمويلية	-	86,941,431
استثمار متاح للبيع	20,796,950	20,796,950
المجموع	20,796,950	143,553,599

2009

الأصول	استثمارات متاحة	
	للبيع	المجموع
النقد والحسابات في البنوك	-	1,230,514
الودائع لدى البنوك	-	15,823,962
ذمم الإجارة التمويلية	-	116,606,303
استثمار متاح للبيع	20,121,950	20,121,950
المجموع	20,121,950	153,782,729

في 31 ديسمبر 2010 و 31 ديسمبر 2009، كل مطلوبات البنك المالية هي مطلوبات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة.

بنك الإجارة الأول ش.م.ب (مقفل)  
الإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010  
(جميع المبالغ بالدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

4. التقديرات والفرضيات المحاسبية الحرجة في تطبيق السياسات المحاسبية

يعتمد البنك تقديرات وفرضيات تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات المعلن عنها في السنة المالية التالية. وتتم مراجعة التقديرات والفرضيات باستمرار بناءً على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى، بما فيها توقعات الأحداث المستقبلية الموضوعية على أساس منطقي في ظل الظروف السائدة.

أ) الإنخفاض في قيمة الإجارة التمويلية

يقوم البنك بمراجعة محفظة ذمم الإجارة التمويلية وذلك بشكل دوري. ولتحديد مدى الحاجة إلى إثبات خسائر الإنخفاض في القيمة في قائمة الدخل، يدرس البنك إمكانية توفر بيانات تشير إلى حدوث إنخفاض قابل للقياس في القيمة المقدرة للتدفقات النقدية المستقبلية. هذه البيانات قد تشمل أي بيانات ملحوظة توحي بحدوث تغير سلبي في قدرة المقترض على السداد. وتستخدم الإدارة فرضيات مبنية على خبرة الخسائر التاريخية في قيمة الموجودات ذات المخاطر الائتمانية والتي يتوفر دليل موضوعي عن إنخفاض قيمتها. وتخضع منهجية وفرضيات تقدير مبالغ التدفقات المستقبلية وتوقيتها على أساس دوري للحد من الفروقات بين الخسائر المقدرة والخسائر الفعلية. العنصر الأساس في تحديد الإنخفاض في القيمة هو القيمة المسالة للأصل الضامن لذمم الإجارة التمويلية، عندما تكون القيمة المسالة لضمان ذمم الإجارة التمويلية تختلف نحو +/- 1% الإنخفاض في القيمة سوف يزداد أو ينقص بمقدار 305,308 دولار أمريكي.

ب) الإنخفاض في قيمة الأوراق المالية الاستثمارية المتاحة للبيع

يحدد البنك ما إذا كان هناك إنخفاض في قيمة الأوراق المالية الاستثمارية المتاحة للبيع في حقوق الملكية عند إنخفاض القيمة العادلة لهذه الاستثمارات وبصورة كبيرة أو طويلة الأمد عن سعر التكلفة. ويقوم البنك باستخدام التقديرات لمعرفة ما إذا كان الإنخفاض كبير أو طويل الأمد. ولعمل هذه التقديرات يقيم البنك إضافة إلى عوامل أخرى ما إذا كان هناك تدهور في ظروف الشركات المستثمر فيها أو أداء القطاع الصناعي، والتغيرات في التكنولوجيا، و التدفقات النقدية التشغيلية أو التمويلية. أما الاستثمارات في الأسواق غير النشطة والمحفظ بها بسعر التكلفة فإن الإدارة تعتمد بالدرجة الأولى على المعلومات المقدمة من مدير الاستثمار أو المستثمر الرئيسي.

**بنك الإجارة الأول ش.م.ب (مقفلة)**  
**الإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010**  
 (جميع المبالغ بالدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

**5. ندم الإجارة التمويلية**

2009	2010	
		<u>الاستثمارات الإجمالية في ندم الإجارة التمويلية:</u>
62,186,694	63,778,407	أقل من سنة واحدة
80,475,727	42,791,074	أكثر من سنة واحدة وأقل من خمسة سنوات
<u>142,662,421</u>	<u>106,569,481</u>	
(23,878,671)	(15,698,000)	دخل تمويلي مستقبلي غير مكتسب على الإجارة التمويلية
<u>(2,177,447)</u>	<u>(3,930,050)</u>	مخصصات الانخفاض في القيمة
<u>116,606,303</u>	<u>86,941,431</u>	صافي الاستثمارات في الإجارة التمويلية
		يقسم صافي الاستثمارات في الإجارة التمويلية كما يلي:
45,363,431	47,179,874	أقل من سنة واحدة
71,242,872	39,761,557	أكثر من سنة واحدة وأقل من خمسة سنوات
<u>116,606,303</u>	<u>86,941,431</u>	

تسوية ندم الإجارة التمويلية

2009	2010	
121,966,313	116,606,303	في 1 يناير
23,022,517	4,250,000	الإجارة التمويلية الصادرة
(22,666)	(371,219)	ندم دخل الإجارة التمويلية
(26,182,414)	(29,613,603)	عائدات إعادة أصل التمويل
<u>(2,177,447)</u>	<u>(3,930,050)</u>	مخصص الانخفاض في القيمة
<u>116,606,303</u>	<u>86,941,431</u>	

**6. أوراق مالية استثمارية متاحة للبيع**

2009	2010	
		<u>الغير مدرجة</u>
20,710,185	21,385,185	أوراق مالية متاحة للبيع
(588,235)	(588,235)	إجمالي
<u>20,121,950</u>	<u>20,796,950</u>	مخصص الانخفاض في القيمة

تتلخص الحركة في الأوراق المالية الاستثمارية المتاحة للبيع في التالي:

2009	2010	
20,525,513	20,121,950	في 1 يناير
250,000	675,000	الإضافات
(65,328)	-	الاستيعادات
(588,235)	-	خسائر الانخفاض في القيمة
<u>20,121,950</u>	<u>20,796,950</u>	في 31 ديسمبر

كل استثمارات البنك في الأوراق المالية الاستثمارية المتاحة للبيع مقيدة بسعر التكلفة مطروحا منها أي انخفاض في القيمة، بما أنه لا يمكن تحديد قيمتها العادلة.

بنك الإجارة الأول ش.م.ب (مقفلة)  
الإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010  
(جميع المبالغ بالدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

7. ممتلكات ومعدات

المجموع	موجودات الإجارة التشغيلية	معدات مكتبية	تجهيزات وتركيبات	
				<b>2010</b>
				<u>التكلفة</u>
1,666,850	604,751	762,150	299,949	كما في 1 يناير 2010
1,919,670	1,770,000	147,548	2,122	إضافات خلال السنة
(316,162)	(316,162)	-	-	مخصص الانخفاض في القيمة خلال السنة
(28,404)	-	(28,404)	-	استبعادات خلال السنة
3,241,954	2,058,589	881,294	302,071	كما في 31 ديسمبر 2010
				<u>الإستهلاك المتراكم</u>
414,074	37,911	223,506	152,657	كما في 1 يناير 2010
249,212	30,240	159,779	59,193	إستهلاك السنة
(28,375)	-	(28,375)	-	استبعادات خلال السنة
634,911	68,151	354,910	211,850	كما في 31 ديسمبر 2010
2,607,043	1,990,438	526,384	90,221	صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2010
				<b>2009</b>
				<u>التكلفة</u>
1,355,542	435,813	619,780	299,949	كما في 1 يناير 2009
344,934	168,938	175,996	-	إضافات خلال السنة
(33,626)	-	(33,626)	-	استبعادات خلال السنة
1,666,850	604,751	762,150	299,949	كما في 31 ديسمبر 2009
				<u>الإستهلاك المتراكم</u>
254,777	9,079	153,001	92,697	كما في 1 يناير 2009
189,334	28,832	100,542	59,960	إستهلاك السنة
(30,037)	-	(30,037)	-	استبعادات خلال السنة
414,074	37,911	223,506	152,657	31 ديسمبر 2009
1,252,776	566,840	538,644	147,292	صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2009

بنك الإجارة الأول ش.م.ب (مقفلة)  
الإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010  
(جميع المبالغ بالدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

7. ممتلكات ومعدات (يتبع)

الجدول التالي يلخص دخل الإيجار التشغيلي.

2009	2010	
135,136	59,121	دخل الإيجار التشغيلي
59,121	-	أقل من سنة واحدة
194,257	59,121	أكثر من سنة واحدة وأقل من خمس سنوات
126,716	134,436	دخل الإيجار التشغيلي للسنة

8. موجودات أخرى

2009	2010	
418,603	717,462	مصرفات مدفوعة مقدماً
62,937	293,040	نعم دخل مستحقة
70,828	292,648	نعم أخرى
552,368	1,303,150	

9. الموجودات الغير متداولة كمتاحة للبيع وعمليات قيد الإيقاف

تم عرض الموجودات والمطلوبات الخاصة ب إف ل بي كابيتال المحدودة (يملك البنك 100% من الشركة التابعة والموجودة في دبي) كموجودات ومطلوبات متاحة للبيع بعد ان تمت الموافقة من قبل مجلس إدارة البنك وذلك بتاريخ 6 أكتوبر 2010 لتسييل إف ل بي كابيتال المحدودة. يتوقع إكمال التسييل في مايو 2011.

(أ) مجموع النقد المتدفق من استبعاد المجموعة المصنفة كمتاحة للبيع.

2009	2010	
-	543,345	أنشطة تشغيلية
-	(5,206)	أنشطة استثمارية
-	-	أنشطة تمويلية
-	538,139	مجموع التدفقات النقدية

(ب) موجودات المجموعة المستبعدة المصنفة كموجودات متاحة للبيع.

2009	2010	
-	6,407	نقد وأرصدة لدى البنك
-	2,718	الموجودات غير المتداولة
-	62,309	نعم وودائع
-	71,434	مجموع موجودات المجموعة المستبعدة

(ج) مطلوبات المجموعة المستبعدة المصنفة كمطلوبات متاحة للبيع.

2009	2010	
-	538,178	دائنون لمطلوبات المجموعة المستبعدة

**بنك الإجارة الأول ش.م.ب (مقفلة)**  
**الإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010**  
 (جميع المبالغ بالدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

**9. الموجودات الغير متداولة كمتاحة للبيع وعمليات مقفلة (يتبع)**  
 (د) الخسارة من العمليات قيد الإيقاف.

2009	2010	
-	266,592	الإيرادات
	(1,485,982)	المصروفات
-	(1,219,390)	الخسارة من العمليات قيد الإيقاف

التحليل لنتيجة العمليات قيد الإيقاف، والنتيجة من قياس موجودات المجموعة المستبعدة، كالتالي:

**10. مبالغ مستحقة للبنوك**

2009	2010	
15,463,551	27,585,394	الحصة الجارية من المبالغ المستحقة للبنوك
5,454,546	-	الحصة غير الجارية من المبالغ المستحقة للبنوك
20,918,097	27,585,394	

تتضمن المبالغ المستحقة للبنوك ودائع ذو معدل فائدة متغير بقيمة 27,585,394 دولار أمريكي (2009):  
 12,727,273 دولار أمريكي) ولم توجد مبالغ مستحقة ذو معدل فائدة ثابت في 31 ديسمبر 2010 (2009):  
 7,957,500 دولار أمريكي).

**11. معاملات مع الأطراف ذات العلاقة**

تشمل الأطراف ذات العلاقة كل من المساهمين، الشركات التابعة للمساهمين والتي يمتلكون سواء أفراداً أو مجتمعين تأثيراً أو سيطرة عليها، المدراء، وأفراد الإدارة الرئيسيين، والشركات التي يشارك البنك في ملكيتها أو إدارتها. ويزاول البنك المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة في سياق العمل الاعتيادي كما إنه لا يوجد أي إنخفاض في قيمة الموجودات المالية الناتجة عن تلك المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة كما في 31 ديسمبر 2010 و 2009.

**بيان الدخل الشامل**

يجري البنك معاملات مع الأطراف ذات العلاقة في سياق العمل الاعتيادي. تم إجراء المعاملات التالية مع الأطراف ذات العلاقة خلال السنة:

2009	2010	
		<u>بنك الإثمار - (مساهم)</u>
855,058	832,440	ربح من الإيداع مع البنك
2,875,048	1,589,178	تكلفة التمويل
34,040	61,788	مصروفات تشغيلية أخرى
		<u>مجموعة سوليدرتي القابضة (شركة تحت سيطرة مشتركة)</u>
9,640	9,640	عمولة من صندوق تحت الإدارة
66,227	125,941	مصروفات تشغيلية أخرى
		<u>مجموعة اوفر لاند كابيتال - (مساهم سابق)</u>
325,000	-	رسوم إدارة
3,500	-	مصروفات تشغيلية أخرى
		<u>مصرف فيصل الإسلامي - مصر - (مساهم)</u>
584,581	-	تكلفة التمويل
		<u>أخرى</u>
130,427	137,703	رسوم مجلس الإدارة والمصروفات المتعلقة الأخرى
		مكافآت الإدارة الرئيسية
1,409,626	1,334,305	الرواتب والمنافع قصيرة الأجل
23,865	21,787	تأمين المغادرة

بنك الإجارة الأول ش.م.ب (مقفلة)  
الإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010  
(جميع المبالغ بالدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

11. معاملات مع الأطراف ذات العلاقة (يتبع)

الميزانية العمومية

تمثل الأرقام التالية أرصدة الأطراف ذات العلاقة كما في 31 ديسمبر 2010. إن معدل الفائدة الفعلي المحتسب على الودائع لدى البنوك كان بمعدل 4,08% سنويا تقريبا (2009: 3,81%)

2009	2010	
688,887	960,669	نقد وأرصدة لدى البنوك بنك الإثمار (مساهم)
15,823,962	27,664,758	ودائع لدى البنوك بنك الإثمار (مساهم)
19,527,179	17,937,100	مستحقات الأطراف ذات العلاقة بنك الإثمار (مساهم)
10,141,898	-	بنك فيصل الإسلامي المصري (مساهم)
-	10,119	مجموعة اوفرلاند كابيتال (مساهم سابق)
23,500	125,941	سوليدرتي (شركة تحت سيطرة مشتركة)
1,000	7,250	جهات أخرى
29,693,577	18,080,410	

2009	2010	
2,826,217	17,937,100	بنك الإثمار (مساهم)
16,700,962	-	الحصة الجارية من المبالغ المستحقة لبنك الإثمار
19,527,179	17,937,100	الحصة غير الجارية من المبالغ المستحقة لبنك الإثمار

المبالغ المستحقة لبنك الإثمار تتضمن أدوات مالية مصنفة كمطلوبات محددة بقيمة التكلفة و هي إيداع ذو معدل فائدة ثابتة تستحق الدفع خلال 2011.

2009	2010	
10,141,898	-	مصرف فيصل الإسلامي - مصر (مساهم)
-	-	الحصة الجارية من المبالغ المستحقة لمصرف فيصل الإسلامي
10,141,898	-	الحصة غير الجارية من المبالغ المستحقة لمصرف فيصل الإسلامي

المبالغ المستحقة لمصرف فيصل الإسلامي، مصر تتضمن أدوات مالية مصنفة كمطلوبات محددة بقيمة التكلفة و هي إيداع ذو معدل فائدة ثابتة تستحق الدفع خلال 2010.

12. نمم دائنة ومطلوبات أخرى

2009	2010	
524,570	345,172	مبالغ مستلمة مقدماً من العملاء
106,962	135,857	مصاريف مستحقة
101,226	33,179	مخصصات تعويض نهاية خدمة
68,870	150,125	نمم دائنة أخرى
801,628	664,333	

بنك الإجارة الأول ش.م.ب (مقفلة)  
الإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010  
(جميع المبالغ بالدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

13. رأس المال

2009	2010	
300,000,000	300,000,000	المصرح به 300 مليون سهم عادي بقيمة دولار أمريكي للسهم الواحد
100,000,000	100,000,000	المصدر والمدفوع 100 مليون سهم عادي بقيمة دولار أمريكي للسهم الواحد

14. الاحتياطي القانوني

وفقا لقانون الشركات التجارية البحريني لسنة 2001، يجب تحويل 10% من الربح السنوي إلى الاحتياطي القانوني إلى أن يعادل هذا الاحتياطي 50% من رأس المال المصدر. ولا يجوز التصرف بالاحتياطي لأغراض التوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحريني لسنة 2001. لم يتم إجراء التحويل خلال السنة وذلك بسبب وجود خسارة في 31 ديسمبر 2010 (2009 : 36,752 دولار أمريكي إلى الاحتياطي القانوني).

15. دخل الرسوم والعمولات

2009	2010	
307,785	245,636	رسوم إدارية من (أنشطة تمويلية)
108,580	108,580	عمولات من أموال مدارة
416,365	354,216	

تمثل عمولات من أموال مدارة رسوم المضاربة المكتسبة من إدارة الأموال المقدمة من الأطراف ذات العلاقة أو غيرهم من الأطراف في معاملات الإجارة التمويلية بموجب اتفاقيات مضاربة ذات غرض خاص.

16. إيرادات أخرى

2009	2010	
258,027	300,541	رسوم تعويضات التأخير
26,586	25,044	رسوم التسديد المبكر
23,326	-	رسوم إعادة الهيكلة
7,065	-	رسوم هامش رسالة الضمان
5,249	18,058	إيرادات أخرى
320,253	343,643	

17. مصروفات تشغيلية أخرى

تشمل المصروفات التشغيلية الأخرى ما يلي:

2009	2010	
342,793	256,367	مصروفات مهنية ورقابية
325,000	-	رسوم إدارية
253,046	287,953	تكلفة التملك
196,115	326,559	مصاريف قانونية
189,334	249,210	الاستهلاك
130,427	137,703	مصروفات مجلس الإدارة واجتماع الجمعية العامة
109,089	79,599	مصاريف سفر
27,935	22,614	تسويق وترويج
219,156	283,257	مصروفات أخرى
1,792,895	1,643,262	

**بنك الإجارة الأول ش.م.ب (مقفل)**  
**الإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010**  
 (جميع المبالغ بالدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

**17. مصروفات تشغيلية أخرى (يتبع)**  
 تنشأ الرسوم الإدارية من العقد المبرم مع مجموعة اوفرلاند كابيتال. في 8 يوليو 2009 قرر اعضاء مجلس الإدارة عدم تجديد العقد الإداري لسنة 2010 وتم اخطار مجموعة اوفرلاند كابيتال بذلك.

**18. بنود خارج الميزانية**  
**الالتزامات**  
 التزامات البنك المتعلقة بعقود الإجارة التمويلية المبرمة بلغت 2,300,000 دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2010 (في سنة 2009: لا يوجد).

**المساهمات**  
 لغرض تمويل عمليات الإجارة التمويلية، حصل البنك على مساهمات من عدد من المشاركين للمشاركة في التمويل المجمع بقيمة 3,522,130 دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2010 (في 2009: 4,961,838 دولار أمريكي). إن التزام البنك ينحصر في تأدية الأقساط للمشاركين وهو مشروط باستلام المقابل من المستأجر. ولا يحق للمشاركين الرجوع إلى البنك في حال تخلف المستأجر عن سداد أي أقساط.

**19. كفاية رأس المال**  
 تقوم إدارة البنك بمراقبة كفاية رأس المال وإستخدام رأس المال القانوني ، وذلك عن طريق إستخدام دليل التقنيات التي وضعتها لجنة بازل و التي أقرها مصرف البحرين المركزي وذلك للأغراض الإشرافية. كما يتم إرسال هذه المعلومات و بشكل ربع سنوي إلى مصرف البحرين المركزي.

كما يطلب مصرف البحرين المركزي من كل بنك أو مجموعة مصرفية الحفاظ على نسبة إجمالي رأس مال قانوني إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر ('نسبة بازل') عند أو أعلى من الحد الأدنى وهو 12 %.

الشريحة الأولى للبنك وهي رأس المال القانوني وتضم رأس المال والأرباح المتراكمة والإحتياطيات المسجلة والمتكونة عن طريق تحويل الأرباح المتراكمة.

يقوم البنك بمراقبة كفاية رأس المال باستخدام النسب التي أقرها مصرف البحرين المركزي. هذه النسب تقيس الخطر إلى موجودات البنك من خلال مقارنة صافي رأس المال المتاح للبنك مع موجوداته وإلتزاماته الطارئة الظاهرة في الميزانية العمومية على أساس يعكس مخاطرها النسبية. يلخص الجدول التالي تكوين رأس المال ونسب البنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010.

صافي رأس المال الأساسي لدى البنك هي:

2009	2010	الشريحة الأولى: رأس المال الأساسي
100,000,000	100,000,000	رأس المال
788,534	788,534	الإحتياطي القانوني
3,386,037	(121,623)	الأرباح المستتقة
<u>104,174,571</u>	<u>100,666,911</u>	

بنك الإجارة الأول ش.م.ب (مقفلة)  
الإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010  
(جميع المبالغ بالدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

19. كفاية رأس المال (يتبع)

نسبة الخطر إلى موجودات البنك:

2009		2010		
وزن المخاطرة	المجموع	وزن المخاطرة	المجموع	
	155,587,873		147,535,226	موجودات من ضمن الميزانية
	-		2,300,000	بنود خارج الميزانية (إيضاح 18)
173,912,000		154,428,000		إجمالي وزن المخاطرة (أ)
104,174,571		100,666,911		إجمالي قاعدة رأس المال (ب)
59.9%		65.2%		نسبة الخطر إلى موجودات البنك = (ب/أ)

## بنك الإجارة الأول ش. م. ب (مقفلة)

### إيضاحات حول العمود الثالث من إتفاقية بازل الثانية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010 (جميع المبالغ بالدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

#### 1. المقدمة

تم عرض الوحدة الجديدة للإفصاح العام لقواعد مصرف البحرين المركزي اعتباراً من 1 يناير 2008. ويتم عرض الإيضاحات الواردة في هذا التقرير والإيضاحات المعروضة ضمن البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010 وفق المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS). وتتعلق هذه الإفصاحات بشكل رئيسي بالالتزام بمتطلبات العمود الثالث من إتفاقية بازل الثانية، وينبغي أن تقرا على نحو مقترن بالبيانات المالية الموحدة للبنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010.

#### 2. إطار عمل إتفاقية بازل الثانية

أصدر مصرف البحرين المركزي تعليمات إتفاقية بازل الثانية وأصبحت نافذة اعتباراً من 1 يناير 2008. ولقد أصدرت هذه التعليمات من أجل تطبيق إطار عمل إتفاقية بازل الثانية لملاءة رأس المال للبنوك المؤسسة في مملكة البحرين.

ويستند إطار عمل إتفاقية بازل الثانية منهجاً قائماً على المزيد من المخاطر فيما يتعلق بتقييم المخاطر واحتساب رأس المال النظامي مقارنة بالاتفاقية السابقة وهي إطار عمل إتفاقية بازل الأولى.

وتقوم إتفاقية بازل الثانية على ثلاثة أعمدة كالتالي:

- العمود الأول: متطلبات الحد الأدنى لرأس المال، ويتضمن ذلك احتساب معدل ملاءة رأس المال.
- العمود الثاني: عمليات المراجعة الرقابية التي تتضمن عمليات التقييم الداخلي لملاءة رأس المال.
- العمود الثالث: انضباط السوق المتضمن إفصاح عن إدارة المخاطر والمعلومات المتعلقة بملاءة رأس المال.

والعمود الثالث للإفصاح ينطبق على بنك الإجارة الأول ش. م. ب (مقفلة) والبنك) والشركة التابعة الفرعية له (مجتمعة، المجموعة) على أساس التوحيد الكامل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS). والبنك لديه شركة تابعة واحدة، إف إل بي كابيتال ليميتد، والتي يقع مقرها في دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة. ويحتفظ البنك بنسبة 100 ٪ من رأس مال الشركة التابعة الفرعية والتي يتمثل نشاطها في مجال الخدمات المالية.

كما في 31 ديسمبر 2010، تم عرض الموجودات والمطلوبات المتعلقة بإف إل بي كابيتال ليميتد (الشركة التابعة الفرعية) للبيع، وذلك بعد موافقة موافقة مجلس إدارة البنك بالإجماع بتاريخ 6 أكتوبر 2010 لتصفية الشركة. ومن المتوقع أن تكتمل عملية التصفية بحلول مايو 2011.

#### 3. المناهج المعتمدة لتحديد متطلبات رأس المال النظامي

تم تلخيص المنهج المعتمد لتحديد المتطلبات التنظيمية لرأس المال والمنضوي تحت إرشادات مصرف البحرين المركزي على النحو التالي:

مخاطر الإئتمان	الطريقة المعيارية
مخاطر السوق	الطريقة المعيارية
مخار التشغيل	طريقة المؤشر الأساسي

#### هيكل رأس المال الموحد لغرض ملاءة رأس المال:

100,000	أ- الشريحة الأولى من رأس المال
	رأس المال الصادر والمدفوع بالكامل
	الاحتياطيات
3,386	الأرباح المستتقة المرحّلة
789	الاحتياطي القانوني
(3,508)	الخسائر الحالية
<b>100,667</b>	<b>مجموع الشريحة الأولى لرأس المال قبل استقطاعات قسم التوحيد والاستقطاعات المعقولة</b>
<b>100,667</b>	<b>ب- مجموع رأس المال المتاح (أ)</b>
-	ج- استقطاعات عامة من الشريحة الأولى لرأس المال بموجب قسم التوحيد والاستقطاعات المعقولة
<b>100,667</b>	<b>د- مجموع رأس المال النظامي (ج- د)</b>

#### 4. إفصاحات متطلبات رأس المال النظامي لمخاطر الائتمان بموجب الطريقة المعيارية

متطلبات رأس المال	موجودات موزونة بمخاطر	
860	7,163	البنوك
10,488	87,401	مطالبات على الشركات
1,922	16,018	استثمار في الأوراق المالية
2,429	20,238	امتلاك عقارات
477	3,982	موجودات أخرى
<b>16,176</b>	<b>134,802</b>	<b>المجموع</b>

#### 5. إجمالي تعرضات الائتمان

متوسط إجمالي تعرضات الائتمان	إجمالي تعرضات الائتمان	
4,691	8,150	نقد وأرصدة لدى البنوك
21,745	27,665	ودائع لدى البنوك
101,774	86,941	نمذجة الإجارة التمويلية
20,460	20,797	أوراق مالية استثمارية متاحة للبيع
1,930	2,607	ممتلكات، آلات ومعدات
964	1,375	موجودات أخرى
<b>151,564</b>	<b>147,535</b>	<b>إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان – ضمن الميزانية العمومية</b>
1,150	2,300	التزامات بالتأجير – خارج الميزانية العمومية
<b>152,714</b>	<b>149,835</b>	<b>إجمالي تعرض الائتمان</b>

تم احتساب معدل إجمالي التعرضات للائتمان على أساس متوسط الأرصدة المستحقة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010.

## 6. التوزيع الجغرافي لتعرض الائتمان

المجموع	أمريكا الشمالية	أوروبا	الشرق الأوسط	آسيا/الباسيفيك	
					بنود الميزانية العمومية
8,150	-	-	8,150	-	نقد وأرصدة لدى البنوك
27,665	-	-	27,665	-	ودائع لدى البنوك
86,941	3,594	-	83,347	-	نمذ الإجارة التمويلية
20,797	5,000	9,460	1,337	5,000	أوراق مالية استثمارية متاحة للبيع
2,607	-	-	2,607	-	ممتلكات، آلات ومعدات
1,375	-	-	1,375	-	موجودات أخرى
<b>147,535</b>	<b>8,594</b>	<b>9,460</b>	<b>124,481</b>	<b>5,000</b>	<b>إجمالي بنود الميزانية العمومية</b>
<b>2,300</b>	-	-	<b>2,300</b>	-	<b>بنود خارج الميزانية العمومية</b>
<b>149,535</b>	<b>8,594</b>	<b>9,460</b>	<b>126,781</b>	<b>5,000</b>	<b>إجمالي تعرض الائتمان</b>

## 7. التوزيع بحسب قطاع الأعمال لتعرضات الائتمان

المجموع	أخرى	التكنولوجيا	العقارات والتشييد	التصنيع	البنوك والمؤسسات المالية	
						بنود الميزانية العمومية
8,150	-	-	-	-	8,150	نقد وأرصدة لدى البنوك
27,665	-	-	-	-	27,665	ودائع لدى البنوك
86,941	29,199	3,594	41,866	12,282	-	نمذ الإجارة التمويلية
20,797	10,428	-	10,119	-	250	أوراق مالية استثمارية متاحة للبيع
2,607	1,454	-	616	537	-	ممتلكات، آلات ومعدات
1,375	388	-	-	-	987	موجودات أخرى
<b>147,535</b>	<b>41,469</b>	<b>3,594</b>	<b>52,601</b>	<b>12,819</b>	<b>37,052</b>	<b>إجمالي بنود الميزانية العمومية</b>
<b>2,300</b>	<b>2,300</b>	-	-	-	-	<b>بنود خارج الميزانية العمومية</b>
<b>149,535</b>	<b>43,769</b>	<b>3,594</b>	<b>52,601</b>	<b>12,819</b>	<b>37,052</b>	<b>إجمالي تعرض الائتمان</b>

## 8. تفاصيل التعرضات للانتمان حسب الاستحقاق

المجموع	5-1 أعوام	12-3 شهراً	3-1 أشهر	لغاية شهر واحد	
					بنود الميزانية العمومية
8,150	-	-	-	8,150	نقد وأرصدة لدى البنوك
27,665	-	12,600	5,073	9,992	ودائع لدى البنوك
86,941	39,761	28,675	8,150	10,355	نمذ الإجارة التمويلية
20,797	-	20,547	250	-	أوراق مالية استثمارية متاحة للبيع
537	-	537	-	-	نمذ الإجارة التشغيلية
3,445	-	2,875	363	207	موجودات أخرى
<b>147,535</b>	<b>39,761</b>	<b>65,234</b>	<b>13,836</b>	<b>28,704</b>	<b>إجمالي بنود الميزانية العمومية</b>
<b>2,300</b>	-	-	-	<b>2,300</b>	<b>بنود خارج الميزانية العمومية</b>
<b>149,535</b>	<b>39,761</b>	<b>65,234</b>	<b>13,836</b>	<b>31,004</b>	<b>إجمالي تعرض الانتمان</b>

## 9. أرصدة الأطراف ذات الصلة وفق التعرضات للانتمان

تم ابرام المعاملات المصرفية مع الاطراف ذات العلاقة في سياق العمل المعتاد. وقد بلغت أرصدة الأطراف ذات الصلة المدرجة ضمن التعرض للانتمان كما في 31 ديسمبر 2010 ما قدره 27,665 دولاراً أمريكياً (31 ديسمبر 2009: 15,824 دولاراً أمريكياً).

وفي 31 ديسمبر 2010 و 31 ديسمبر 2009 لم يكن لدى المجموعة أي تمرکز لمخاطر الأطراف الفردية، بحيث تفوق نسبة التعرض للانتمان 15% من حد المدين الفردي.

وفي 31 ديسمبر 2010، كان للمجموعة أرصدة مع الأطراف ذات العلاقة بلغت 25,565 دولاراً أمريكياً والتي كان من المقرر اوان دفعها يتم في غضون 3 أشهر، وتعتبر بالتالي من قبل الإدارة معفاة من التعرض للغرامات.

## 10. الاستثمارات في التمويلات المتأخرة والمنخفضة في القيمة حسب المناطق الجغرافية

لقد كان لدى البنك موجودات مالية منخفضة القيمة في 31 ديسمبر 2010 بلغت 29,290 دولاراً أمريكياً (31 ديسمبر 2009: 23,839 دولاراً أمريكياً). ولقد خصصت المجموعة مخصصات بلغت قيمتها 3,930 دولاراً أمريكياً (31 ديسمبر 2009: 2,177 دولاراً أمريكياً) مقابل انخفاض القروض.

وقد بلغت متأخرات الأصول ذي القيمة المنخفضة لأكثر من 6 أشهر وتقع هذه الأصول في دولة الامارات العربية المتحدة، الكويت والولايات المتحدة الأمريكية.

مخصصات محددة	مخصصات الهبوط في القيمة
2,301	في 1 يناير 2010
(303)	مشطوبات
3,930	المخصصات المدرجة عن الفترة
<b>5,928</b>	<b>في 31 ديسمبر 2010</b>

### 11.التعرضات الائتمانية المغطاة بضمان مالي فعال

فيما يتعلق بضمم الإجارة التمويلية، تسجل الموجودات باسم البنك وتقدر قيمها العادلة من قبل الإدارة لتتجاوز القيمة المرحلة أو المسجلة.

### 12.متطلبات رأس المال النظامي لمخاطر السوق بموجب الطريقة المعيارية

الحد الأدنى	الحد الأقصى	المحتسب على رأس المال	موجودات موزونة بمخاطر	سرف العملات الأجنبية
410	410	410	5,119	

### 13.متطلبات رأس المال النظامي للمخاطر التشغيلية بموجب طريقة المؤشر الأساسي

لتقديم التقارير النظامية، تُحسب متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية على أساس منهج المؤشر الأساسي. ووفقاً لهذا المنهج، يتم ضرب متوسط إجمالي إيرادات البنك خلال السنوات المالية الثلاث السابقة بمعامل ألفا الثابت.

وقد تحدد معامل ألفا عند 15% وفق تعليمات مصرف البحرين المركزي الخاصة باتفاقية بازل الثانية. ولقد بلغت متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية في 31 ديسمبر 2010 مبلغ 1,131 دولار أمريكي.

### 14.معدلات الشريحة الأولى لرأس المال ومعدلات إجمالي رأس المال

معدلات إجمالي رأس المال	الشريحة الأولى لرأس المال	
65.34%	65.34%	بنك الإجارة الأول ش.م.ب.(م) موحدة
65.67%	65.67%	بنك الإجارة الأول ش.م.ب.(م) منفردة